قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو العربي

Quoting the *Ḥadīth* in Arabic Morphology

Isu Penggunaan *Ḥadīth* Sebagai Cara *Istishhād* di Dalam Tatabahasa Arab (*Naḥu*)

عبد المحسن القيسي*

ملخص البحث

يدرس البحث قضية الحديث النبوي الشريف وأثره في إغناء اللغة العربية وإمدادها بأساليب تزيد من سعتها وثروتها وتساهم في تطورها ونشرها. وكذلك يقدم البحث أدلة على استشهاد العلماء في عصور مختلفة بالحديث النبوي الشريف، كما يناقش البحث آراء مانعي الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وإبطال حجتهم ومزاعمهم. وأظهر البحث بروز ثلاث فئات في التعامل مع إشكالية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، فمنهم من جوّز الاستشهاد به، ومنهم من منعه، ومنهم من وقف موقف التوسّط. كما ينقل البحثُ قرارَ مجمع اللغة العربية في القاهرة القاضي بالاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولكن بشروط معيّنة. وتبيّن نتيجة البحث والدراسة والمتابعة أن واضعي النحو الأولين كانوا يستشهدون بالأحاديث النبوية الشريفة ومن أولئك العلماء أبو العباس المبّرد، وأبو علي الفارسي، وابن خالويه، وأبو البركات الأنباري، وأبو جعفر النحاس، والزمخشري، وكل هؤلاء من مدرسة البصرة النحوية. وأما مدرسة الكوفة النحوية فيمثلها الكسائي، وأبو بكر بن الأنباري، والفرّاء وغيرهم. ولقد تمخضّ عن البحث نتيجةٌ مفادُها ضرورة إعطاء الأولوية للحديث الشريف في الاستشهاد، وجعله بالمرتبة الثانية بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم ثم الاستشهاد بالشعر، حيث إنّ ذلك من الأهمية بمكان لتحديد معاني اللغة وضبطها.

الكلمات الرئيسة: الحديث، النحو، الاستشهاد، اللغة العربية، الشعر.

Abstract

The research aims at studying the issue of the *ḥadīth* and its impact in enriching the Arabic language by providing it with methods to strengthen its standing and

* محاضر في قسم اللغة العربية ولغات الشرق الأوسط، كلية اللغات واللسانيات، جامعة ملايا، ماليزيا.

resourcefulness thus contributing to its development and spread. It also provides evidence on the practice of prominent grammarians and linguists in different eras to quote from the *ḥadīth Sharīf*, as it also discusses the opposing views of those who ruled out the *ḥadīth* as a credible language source in order to revoke their arguments and claims. The study has traced the emergence of three groups in dealing with the issue of citing the *ḥadīth*: some permitted it, some opposed and some took a middle position. The paper also discusses the decision of the Arabic Language Academy in Cairo to allow the citing of the *ḥadīth Sharīf* as legitimate evidence to establish grammatical rules but subject to certain conditions. The result of the research and the follow-up study showed that the pioneering figures in Arabic grammar did cite from the *ḥadīth*. Among them are Abū al-ʻAbbās, al-Mubarrid, Abū ʻAlī al-Fārisī, Abū al-Barakāt al-Anbārī, Abū Jaʻafar al-Naḥḥās, al-Zamakhsharī, and all of them are from the School of Basran Grammar. As for the scholars of the Kufan School of Grammar, they were al-Kisā'ī, Abū Bakr bin al-Anbāri, al-Farra' and others. The outcome of the research suggests the need to give priority to cite *ḥadīth* in establishing grammatical rules, and to make it in the second level after the Qur'ān, higher than the status of the Arabic poems in order to establish the language rules concerned.

Key Words: *Hādīth*, Morphology, Quotation, Arabic Language, Poetry.

Abstrak

Penyelidikan ini bertujuan menyingkap isu *ḥadīs* serta kesannya dalam memperkaya Bahasa Arab menjadikannya teguh dan kaya sumbernya sehinggakan ia dapat tersebar luas dan berkembang. Ia juga memberikan keterangan tentang amalan beberapa ahli tata bahasa terkemuka dan sarjana bahasa di era yang berbeza yang menjadikan *ḥadīs sharīf* sebagai sandaran hujahan pengkaedahan bahasa mereka. Kertas ini turut mengketengahkan pandangan yang menentang penghujahan dengan *ḥadīs* sebagai sandaran dan sumber yang kukuh dalam pengkaedahan bahasa dan hujah-hujah balasan yang menolak pandangan ini. Kajian ini berjaya menelusuri kemunculan tiga kategori pendapat dalam isu ini: pihak yang membenarkan, yang menentang dan beberapa yang lain mengambil jalan tengah. Makalah ini juga mengambil kira pendirian Akademi Bahasa Arab di Kaherah yang membolehkan pengambila dari *ḥadīs* sebagai bukti yang sah untuk menetapkan peraturan tatabahasa dengan syarat-syarat tertentu. Daripada kajian ini dan kajian susulan yang dibuat, terdapat bukti bahawa tokoh perintis dalam tata bahasa Arab turut menjadikan *ḥadīs* sebagai sandaran mereka, di antara mereka ialah: Abū al-ʻAbbās, al-Mubarrid, Abū ʻAlī al-Fārisī, Abū al-Barakāt al-Anbārī, Abū Jaʻafar al-Naḥḥās, al-Zamakhsharī yang kesemuanya adalah daripada Sekolah Pemikiran Tatabahasa Basrah. Manakala para sarjana daripada Sekolah Pemikiran Tatabahasa Kufah pula ialah al-Kisā'ī, Abū Bakr bin al-Anbāri, Al-Farrā'. Dapatan kajian ini mencadangkan keperluan memberikan keutamaan untuk menjadikan *ḥadīs* sebagai sandaran menetapkan peraturan tata bahasa, di tempat kedua selepas Al-Qur'ān, lebih tinggi daripada status puisi Arab dalam menetapkan peraturan-peraturan bahasa yang berkaitan.

Kata Kunci: *Ḥadīth*, Tatabahasa Arab (*Naḥu*), *Istishhād*, Bahasa Arab, Syair.

تمهيد

تؤلِّف (الشواهد) جانباً مهماً من النحو، إذْ تُعدّ موضع استنباط القواعد، وكان (الشاهد) حجة النحوي في إثبات صحة القاعدة النحوية وتقريرها، أو إجازة ما جاء مخالفاً للقياس، أو الردّ على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه النحوي، أو عدم جوازه، إلى غير ذلك. ولهذا فدراستها وكيفية استشهاد النحويين بها تبيّنان الأسس التي ارتكز عليها النحويون وما طرأ على النحو من تغيير وتطّور في مسيرته الطويلة خلال نموّه وتكامله ونضجه، أبعده غير قليل عن طبيعته وعن الغاية التي أرادها له واضعوه الأُول، حتى تباعد ما بينه وبين واقع الحياة. فصارتْ دراسته عبئاً ثقيلاً على الناشئة، يدرسونه سنين عددا، ثم لا يسفيدون منه في تقويم ألسنتهم وكيفية استعمال لغة الأجداد الأمجاد. وهذا ما دفعني إلى كتابة هذا البحث لأهميته في النحو ولأنه موضوع بِكر لم تسبق دراسته بهذه الطريقة.

ولقد وضع العلماءُ القُدامى كُتباً ضخمة في (الشواهد النحوية)، غير أنها كانت شروحاً لها تتمثل في نسبتها إلى قائليها أو ذكر منشديها من العلماء، وإعرابها وتعيين موضع الشاهد فيها، كما كانوا يقتصرون فيها على شواهد كتاب نحوي غالباً. أما موضوع هذا البحث فهو جديد وطريف إذْ لم تسبق دراسة شواهد الحديث بمثل هذه الطريقة وهذا المنهج من الشمول والاستيعاب، فالمنهج الذي اتبعته في دراستها هو إبراز أهمية الحديث النبوي الشريف كشاهد نحوي مع بيان نوعية الشواهد من وجهة نظر لغوية.

فالهدف الرئيس في هذا البحث يتمثّل في معالجة إشكالية مانعي الاستشهاد بالحديث وإبطال حجتهم، إذْ يُعدُّ الحديث النبوي الشريف منبعاً ثرّاً ومصدراً أصيلاً من مصادر الشواهد النحوية، تغنى به اللغة العربية، وتفيد منه ثروة تضاف إلى ألفاظها، وأساليب جديدة تُضمّ إلى استعمالاتها، إذْ إنّ أهميته من وجهة النظر اللغوية؛ أنه نثرٌ مرسل موضوعي يستعمل اللغة استعمالاً عملياً.[1] فأحاديث سيدنا النبي (ﷺ) والروايات الصحيحة عن أعماله (ﷺ) وأعمال صحابته ﷺ، كانت نموذجاً حقيقياً للنثر القديم.[2] وعلى سبيل المثال تعد الوثيقة التي نظّم فيها سيدُنا النبي (ﷺ)

---

[1] عبد الرحمن أيوب، **محاضرات في اللغة** (العراق: مطبعة المعارف، 1966م)، ج1،ص74.

[2] تيودور نولدكه، **اللغات السامية**، ترجمة رمضان عبد التواب (القاهرة: دار النهضة العربية، 1963م)، ص82.

بعد وصوله إلى المدينة أحوال المسلمين واليهود وثيقة لغوية من الطراز الأول.[3] ويقول الجاحظ: "فلا يعرف في تاريخ العربية بعد (القرآن الكريم) كلام قط أعمّ نفعاً ولا أصدق لفظاً ولا أعدل وزناً ولا أجمل مذهبا ولا أكرم مطلباً ولا أسهل مخرجاً ولا أفصح عن معناه ولا أبين عن فحواه من كلامه (ﷺ)."[4] وهو وإن كان نازلاً عن فصاحة القرآن وبلاغته، التي هي في الطبقة العليا بحيث لا يدانيه كلام،[5] فلا يماري أحد بأن سيدنا النبي (ﷺ)كان أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً وأعذبهم نطقاً وأسدّهم لفظاً وأبينهم لهجة وأقومهم حجة وأعرفهم بمواقع الخطاب وأهداهم إلى طريق الصواب،[6] وقد أوتي جوامع الكلم وهي المقدرة على تأدية المعاني الواسعة بألفاظ قليلة،[7] فمن فصاحته أنه تكلّم بألفاظ[8] اقتضبها لم تُسمع من العرب قبله، ولم توجد في متقدم كلامها، وتجري مجرى الأمثال،[9] وكانت موضع إعجاب كبار الصحابة. قال سيدنا الإمام عليّ بن أبي طالب ﷺ: (ما سمعتُ كلمة عربية من العرب إلاّ وقد سمعتها من النبي (ﷺ) وسمعته يقول: "مات حتف أنفه" وما سمعتها من عربي قبله). وقال ابن دريد في المجتبى: "ومن الألفاظ التي لم تسمع من عربي قط قبله قوله (لا ينتطح فيها عنزان) وقوله (الآن حمي الوطيس)،[10] وقوله (لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين)،[11] وقوله (الحرب خدعة)،[12] وقوله (إيّاكم وخضراء الدمن).[13] وكان المحيطون

---

[3] ريجيس بلاشير، **تاريخ الأدب العربي**، تعريب إبراهيم الكيلاني (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، 1956م)، ص80.

[4] أبو عثمان بحر بن عمرو الجاحظ، **البيان والتبيين**، تحقيق حسن السندوبي (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، 1932م)، ج1، ص15.

[5] يحيى بن حمزة بن علي العلوي، **الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز** (مصر: مطبعة المقتطف، 1914م)، ج1، ص161.

[6] ابن الأثير ضياء الدين الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر** (القاهرة: الطبعة الخيرية، 1323هـ)، ج1ص3.

[7] الجاحظ، **البيان والتبيين** ج2، ص14؛ وابن الأثير ضياء الدين الجزري، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (مصر: مطبعة البابي الحلبي وشركاؤه، 1939م)، ج1، ص52.

[8] كذا في الأصل والكلام لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي كما نقله في المزهر.

[9] جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** (القاهرة: مطبعة محمد علي وأولاده، د. ت.)، ج1، ص26.

[10] يحيى بن شرف مسلم بن الحجاج النيسابوري النووي، **صحيح مسلم بشرح النووي** (بيروت: دار احياء التراث العربي، 1392هـ)، كتاب الجهاد والسير، ص456.

[11] أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابور، **صحيح مسلم** (بيروت: دار احياء التراث العربي،

بالرسول (ﷺ) وهم فصحاء العرب لا يكتمون إعجابهم بفصاحته ويصارحونه بذلك فكان جوابه لهم (وما يمنعني من ذلك فإنما أُنزل القرآن بلساني لسان عربي مبين).[14] قال يونس بن حبيب: "ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن النبي (ﷺ)".[15]

وكان سيدنا النبي (ﷺ) يكلّم العرب على اختلاف قبائلهم وتباين لهجاتهم كلاً بما يفهمون، فقد كان مطّلعاً على اللهجات العربية، ولا أدلّ على ذلك من تفاهمه مع وفد همدان برئاسة (مالك بن نمط) وكتابته لوفدهم كتاباً على مقتضى لهجتهم ضمّ كثيراً من الكلمات الغريبة على القرشيين.[16] وروي أن رجلاً قال: "من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فقد غوى". فقال له سيدنا النبي (ﷺ) (بئس الخطيب أنتَ! قلْ: ومن يعص الله ورسوله فقد غوى). قال ابن الأثير "إنما ذمه لأنه جمع في الضمير بين الله وبين رسوله في قوله (ومن يعصهما) فأمره أن يأتي بالمظهر ليترتب اسم الله ﷻ في الذكر قبل اسم الرسول (ﷺ)".[17] زدْ على ذلك كله العناية التي بذلها المحدِّثون واحتياطهم الكثير في رواية الحديث النبوي الشريف، وتمييز الصحيح من

1982هـ)، كتاب الزهد والرقائق، باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، ص2295.

[12] أبو عبد الله محمد بن أبي الحسن إسماعيل البخاري، **الجامع الصحيح** (القاهرة: دار العامرة، 1315هـ)، فقه الدعوة، باب الحرب خدعة، ص730.

[13] **المصدر نفسه**، ج1، ص177.

[14] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محب الدين الخطيب ومحمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، كتاب فضائل القرآن، نزل القرآن بلسان قريش، ص620؛ وانظر أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي، **الأمالي** (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1344هـ)، ج1، ص8؛ والسيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج1، ص126.

[15] الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج2، ص15.

[16] محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، **زاد المعاد فى هدى خير العباد محمد صلى الله عليه و سلم خاتم النبين وامام المرسلين** (بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م)، فصل في ترتيب سياق هديه مع الكفار والمنافقين من حين بعث إلى حين لقي الله عز وجل؛ وانظر عبد الملك بن هشام المعافري، **السيرة النبوية لابن هشام**، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (بيروت: دار الجيل، 1987م)، فصل عام الوفود، قدوم وفد همدان، ص597؛ وانظر أبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الأمالي**، شرح أحمد الأمين الشنقيطي (القاهرة: مطبعة السعادة، 1324هـ)، ص99 – 100؛ وابن عبد ربه الأندلسي، **العِقد الفريد** (مصر: مطبعة دار الكاتب، 1370هـ)، ج1، ص179.

[17] الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج 3، ص117.

الموضوع عناية تُضرب بها الأمثال، الأمر الذي أدى الى بروز قيمة الحديث النبوي الشريف بوصفه شاهداً من شواهد النحو، ولذا كان من المنهج الحق بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب.[18] ولكنّ النحويين اعتمدوا الشعر مصدراً جعلوه أهم المصادر لاستقاء الشواهد النحوية منه.

النحويون الأولون والاستشهاد بالحديث

الرأي السائد أنّ البصريين لم يستشهدوا بالحديث البتة، قد استند العلماء قديما والباحثون حديثاً في هذا إلى ما قاله أبو الحسن بن الضائع (ت 680هـ)[19] في **شرح الجمل الزجاجية** رداً على ابن خروف (ت609هـ)،[20] وتابعه أبو حيّان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت745هـ)[21] في **شرح التسهيل** رادا على ابن مالك ومنكرا عليه استشهاده بالحديث بكثرة. وما ذهب إليه ابن الضائع غير سديد حيث استشهد الواضعون الأولون للنحو بالحديث النبوي الشريف، وذلك حين لم يكن الفساد اللغوي قد عمّ وطمّ على الألسنة، وكان رواة الحديث يتشدّدون في نقل الحديث على الوجه الصحيح المروي الموثوق به، ولم يكن ما هو مروي بالتواتر، أو الأحاديث المشهورة التي رواها كثرة من المحدثين بلفظ واحد. فإن أكثر رجال الطبقة الأولى والثانية من النحويين البصريين قد استشهدوا به، وكذلك استشهد به (الكسائي) و(الفرّاء) وبعض النحاة الكوفيين الآخرين. وكان البصريون في الحقيقة أكثر تشدداً في عدم الاستشهاد حين كثرت رواية الحديث بالمعنى، فلم يطمئنوا إلى رواته.[22] والواقع أنّ الباحث ليجد سكوتا مطبقا من

---

[18]سعيد الأفغاني، **في أصول النحو** (دمشق: مطبعة الجامعة السورية، ط2، 1376 هـ)، ص41.

[19]هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي المعروف بابن الضائع، بلغ الغاية في النحو، وله **شرح الجمل، شرح كتاب سيبويه**، جمع بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن (ت 680هـ). انظر جلال الدين السيوطي، **بغية الوعاة** (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1351هـ)، ج2، ص204.

[20]هو علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي كان إماماً في العربية، محققا مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول. صنف **شرح سيبويه وشرح الجمل**، (ت بأشبيلة 609هـ) باختلاف؛ انظر السيوطي، **بغية الوعاة**، ج2، ص203.

[21]**المصدر نفسه**، ج1، ص283.

[22]أقوال المرحوم الشيخ أحمد الإسكندري في الجلسة 21 من جلسات مجمع اللغة العربية في مصر (دور الانعقاد الأول ص299)؛ وانظر إبراهيم أنيس، **في اللهجات العربية** (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة، ط3، 1965م)،

العلماء الأقدمين حول الاستشهاد بالحديث، فلم يصدر عن أحدهم كلام صريح ما يفيد أنهم منعوه، بل نجد في كتبهم استشهاداً بالحديث وإنْ كان قليلا، وقد اشتد هذا الخلاف وأصبح واضحاً كل الوضوح في القرنين السابع والثامن من الهجرة،[23] حيث انقسم العلماء إلى فئات ثلاث: فئة جوزت الاستشهاد بالحديث وفئة منعته وأخرى توسّطتْ بينهما. وفيما تأتي دراسة لما جاء من آراء لتلك الفئات:

الفئة الأولى: وهي التي جوزتْ الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وأكثرتْ من الاستشهاد به، وعدّته مصدراً من مصادر النحو، وفي طليعتها محمد بن مالك الأندلسي (ت672هـ). ومن أبرز رجالها (ابن خروف) الذي سبق ابن مالك إلى هذا الأمر، لأنه أقدم زمناً منه؛ ونجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت686هـ)؛[24] وجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)؛ وبعض شُرّاح الألفية مثل: بدر الدين بن الناظم (ت 686هـ)،[25] وهو ابن صاحب الألفية، وبهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، وعلي ابن محمد الأشموني (ت900هـ)؛[26] وغيرهم من أصحاب الشروح والحواشي كالشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت1197هـ)، والشيخ محمد بن مصطفى الخضري (ت1287هـ).[27]

وممن انتصر لمذهب هذه الفئة بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت838هـ) في شرحه **لكفاية المتحفّظ** المسمّى **بتحرير الرواية**،[28] كما استشهد بالحديث في (شرحه **للمغني والتسهيل والبخاري**).[29] أما ابن مالك فقد توسّع في الاستشهاد بحيث كان من أهم مميزات مذهبه النحوي،

ص50، فقد ذهب الاستاذان الفاضلان الإسكندري والدكتور إبراهيم أنيس إلى ما ذهبنا إليه. ومما يؤيد ذلك أيضاً قول المرحوم الدكتور شوقي ضيف في كتابه **المدارس النحوية** (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 2000م)، ص47 : (بأن الخليل هو الذي ثبت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي، لأن كثيرين من حملته كانوا من الأعاجم، وهم لا يوثق بهم في الفصاحة).

[23]أنيس، **في اللهجات العربية**، ص50.

[24]السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص568.

[25]**المرجع نفسه**، ج 2،ص69.

[26]خيرالدين الزركلي، **الأعلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ط7، 1986م)، ج5، ص162.

[27]**المرجع نفسه**، ج7، ص322.

[28]محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها** (دمشق: مطابع المنار، ط2، 1380هـ)، ص168.

[29]**المرجع نفسه**، ص177.

حيث كان-كما يذكر عنه أبو حيّان-(يكثر من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب).[30] ومن الأمثلة على ذلك: تجويزه ثبوت الخبر بعد (لولا) مستشهداً بالحديث: "لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسستُ البيتَ على قواعد إبراهيم"؛[31] واستشهاده به في تجويز العطف على الضمير المجرور مؤيدا قراءة حمزة التي ضعّفها البصريون و لم يجوزوها؛[32] كذلك استشهاده به في تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في سعة الكلام، مسندا به قراءة ابن عامر؛[33] وتجويزه إضافة الصفة إلى الموصوف حيث قال: "في إضافة نساء إلى المؤمنات في الحديث: "كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله (ﷺ) صلاة العصر"[34] شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة، عند أمن اللبس، لأن الأصل:"وكن النساء المؤمنات." وهو نظير: "حبة الحمقاء"، و"دار الآخرة"، و"مسجد الجامع"، و"صلاة الأولى."[35] وليس أدلّ على توسّع ابن مالك الزائد في الاستشهاد بالحديث من إطلاقه تسمية لغة (يتعاقبون) بدلا من قول النحاة: لغة (أكلوني البراغيث)،[36] آخذا هذه التسمية من حديث جاءت فيه هذه الكلمة. قال السيوطي:"استشهد ابن مالك على لغة :أكلوني البراغيث، بحديث: "يتعاقبون

---

[30]عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب** (القاهرة: مطبعة بولاق الأميرية، 1299هـ)، ج1، ص5.

[31]**صحيح مسلم** كتاب الحج ص969؛ وانظر المسألة في عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم (الرياض: دار عالم الكتب، 2001م)، ج1، ص105؛ وانظر أيضاً :محمد بن مالك الأندلسي، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: مطبعة البيان العربي، 1376هـ)، ص65-67.

[32]**المرجع نفسه**، ص53.

[33]**المرجع نفسه**، ص167.

[34]**صحيح مسلم**، كتاب المساجد، فضل صلاة العصر ص410.

[35]**المرجع نفسه**، ص193.

[36]محمد بن مالك الأندلسي، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1387هـ)، ص 44، و140، و226. وهي لغة جماعة من العرب يُقال أنهم (طيّ) ويُقال (أزد شنؤة) وعندهم أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتوا فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فيقولون: قاما الرجلان، وقاموا الجالسون وقمن الجالسات. وهي لغة قليلة يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث). ابن عقيل **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1383هـ)، ج1، ص396 - وص401؛ والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1375هـ)، ج1، ص170 وص71.

فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار،" وأكثر من ذلك حتى صار يسمّيها لغة (يتعاقبون).[37] قال معرّفا المبتدأ: "وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى. ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولهذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنّى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة".[38]

أما رضي الدين الإستراباذي فقد استشهد كثيرا بالحديث وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت ﷺ.[39] وأنت واجد استشهاده بالحديث في كل باب من أبواب شرحه على **كافية** ابن الحاجب. كذلك فعل ابن هشام حيث كان يكثر من الاستشهاد بحيث لم يخل باب أو مسألة من مسائل النحو في كتبه: **كالمغني وشرح شذور الذهب وشرح قطر الندى** وغيرها؛ من الحديث، يورده للاستشهاد به في المسائل اللغوية أو النحوية، حتى كان يستعين به في تفسير الشعر أحيانا.[40] ومما يدل على اعتماده الفائق في الاستشهاد بالحديث على إثبات القواعد النحوية رده على الفرّاء قوله في (بئس ونعم) أنهما اسمان؛ وعلى أبي علي الفارسي قوله في (الحلبيات) أن (ليس) حرف نفي بمنزلة (ما) النافية؛ وعلى الكوفيين قولهم أن (عسى) حرف ترجي بمنزلة (لعلّ)؛ وتبعهم على ذلك ابن السراج بأنها جميعا (أي: نعم وبئس وما النافية وعسى) أفعال مستشهدا بحديث شريف. قال: "والصحيح أن الأربعة أفعال، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن، كقوله (ﷺ): (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل).[41] وهو يستشهد به أيضاً على أي رواية ورد فيها كاستشهاده– مثلا– في باب الفاعل على إلحاق بعض العرب علامة تثنية أو جمع،

---

[37]**صحيح مسلم**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، ص439؛ وانظر جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو** (دلهي: مطبعة المجتبائي، طبعة حجرية، 1314ه)، ص9؛ و ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج 1،ص401؛ والأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج1، ص171؛ وابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب من كتب الأعاريب** (القاهرة: مطبعة حجازي، 1372ه)، ص 37.

[38]تم تخريج الحديث انظر الهامش 37؛ وانظر المسألة في: الأندلسي، **تسهيل الفوائد**، ص 44.

[39]البغدادي، **خزانة الأدب**، ج 1،ص4.

[40]الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج 1، ص100.

[41]العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، كتاب الجمعة، ص421؛ وانظر جمال الدين بن هشام الأنصاري، **شرح قطر الندى وبل الصدى** (القاهرة: مطبعة السعادة، ط11، 1383ه)، ص28.

بالعامل فعلا كان كقوله (ﷺ): (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) أو اسما كقوله (ﷺ): (أو مخرجي هم؟)، قال ذلك لما قال له (ورقة بن نوفل): وددت أن أكون معك إذْ يخرجك قومك. والأصل (أو مخرجوي هم، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء).[42] وهذا الحديث ورد برواية مختلفة، قال السجاعي في حاشيته على **الشرح**: "لعلّ ما ذكر المصنف[يعني ابن هشام] رواية لبعضهم أو رواية بالمعنى وإلا فالذي في **البخاري** وشروحه (ياليتني فيها جذعا يا ليتني أكون حيّاً إذْ يخرجك قومك) فقال (ﷺ): أو مخرجي... الحديث."[43] وفي هذا دليل على أن مجوّزي الاستشهاد يأخذون بكل رواية ترد فيها الأحاديث. أما ابن الناظم فقد استشهد في شرحه على **ألفية** والده ابن مالك بالحديث في مواضع عديدة من شرحه.[44] من ذلك مثلاً استشهاده به في (عوامل الجزم) على جواز مجيء جواب الشرط ماضياً إذا كان الشرط مضارعاً. قال: "وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة وليس بصحيح بدليل ما رواه البخاري من قول سيدنا النبي (ﷺ): "من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له."[45] واستشهد أيضاً على حذف الفاء من جواب الشرط في الندرة بالحديث الذي أخرجه البخاري من قوله (ﷺ) لأبي كعب[46]: "فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها".[47] وكان ابن عقيل يستشهد بالحديث بقلّة.[48] من ذلك مثلاً استشهاده على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشبه الظرف.[49] ومن شُرّاح **الألفية** كان الأشموني يستشهد كثيرا بالحديث،[50] ففي أول شرحه يواجهك استشهاده بحديث شريف على جواز إضافة

---

[42]**صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب بدأ الوحي، ص441؛ وانظر الأنصاري، **شرح قطر الندى**، ص182.

[43]**حاشية أحمد بن أحمد السجاعي على شرح قطر الندى** (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ، 1358هـ)، ص104.

[44]**شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك** (العراق: المطبعة العلوية، 1342هـ)، ص12 و42 و55 و129 على سبيل المثال.

[45]البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، ص22؛ وانظر **شرح ابن الناظم على الألفية**، ص287.

[46] البخاري، **صحيح البخاري**، ج3، ص92.

[47]**المرجع نفسه**؛ وانظر شرح ابن الناظم، ص288 .

[48]ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**،ج 2ص70 وص 145.

[49]**المرجع نفسه**،ج2، ص70.

[50]الأشموني، **شرح الأشموني**،ج 1ص5 و14 و31 و52 و53 و57 و ج2ص298و336 وج3ص621.

(أل) إلى الضمير خلافاً للكسائي والنحاس وأبي بكر الزبيدي الذي زعم أنه من لحن العوام.[51] ومن ذلك مثلا آخر: ردّه على أبي علي الفارسي قوله: إثبات الميم في (فم) مع الإضافة ضرورة، بأنه لا يختص بالضرورة واستشهد بالحديث الشريف: "لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".[52] واستشهد الشيخ أحمد بن أحمد السجاعي في حاشيته على **شرح قطر الندى** في النحو،[53] وسيأتي ردّه على من أنكر على ابن هشام الاستشهاد بالحديث لأنه مروي بالمعنى.[54] كما استشهد الشيخ محمد الخضري في مواضع عدة من حاشيته على **شرح ابن عقيل**.[55] والحق أنّ الكلام يطول في ذكر من استشهد بالحديث النبوي من النحاة الذين جاءوا بعد ابن مالك. وفيما ذكرناه يعطي فكرة واضحة عن الفئة التي جوّزتْ الاستشهاد بالحديث مطلقاً من النحويين.

الفئة الثانية: وهي التي لم تتطرّف في الاستشهاد بالحديث كما لم تمنعه، فوقفت موقفا وسطا بين الفئتين المجوّزة والمانعة، ومن أبرز رجالها أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ) وجلال الدين السيوطي (ت911هـ). فقد جوّز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث النبوية التي اعتني بنقل ألفاظها،[56] ولم يرضوا عمّن منع الاستشهاد بالحديث كما نقدوا مَنْ جوّز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي منه بالمعنى أو اللفظ. وقد أوضح الشاطبي هذا في شرحه على **ألفية** ابن مالك حيث قال:

لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ﷺ) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما يبنى عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجـــــوه القراءات. وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان

---

[51] **المرجع نفسه** ،ج1ص5.

[52] ابو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، **سنن ابن ماجه** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1998م)، كتاب الصيام، ص551؛ وانظر الأشموني، شرح الأشموني، ج1ص31.

[53] أنظر **حاشية السجاعي**، ص28 و 31 و 72.

[54] **المرجع نفسه**، ص 105.

[55] **حاشية الخضري**، ج1ص79 و ج2،ص7،و120 و178 و208.

[56] البغدادي، **خزانة الأدب** ،ج1، ص6.

فصاحته (ﷺ) ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية؛ فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية.[57]

ولكون ابن مالك استشهد بجميع الأحاديث دون تمييز ردّ الشاطبي عليه بقوله: "وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقا ولا أعرف له سلفا إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل".[58] ثم قال مخطئاً ابن مالك لاعتباره أنّ الأصل في نقل الحديث هو باللفظ: "والحق أنّ ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف".[59] وقد ذهب السيوطي مذهب الشاطبي وتابعه في الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة المروية بلفظها فقال:

وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدّتْ إليه عبارتهم فزادوا ونقصّوا وأخّروا وبدّلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتّى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثبات القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث".[60]

ويبدو من أقوال السيوطي أنه كان يميل إلى المانعين،[61] وإن كان ممن توسط في الاستشهاد؛ فمما دلّ على ذلك قوله بعد أن أورد كلام ابن الضائع وأبي حيان:

ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أنّ ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وأكثر من ذلك حتى صار يسميّها (لغة يتعاقبون). وقد استدل به السهيلي، ثم قال: "لكنّي أقول: إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه

---

[57] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص16.

[58] **المرجع نفسه**.

[59] **المرجع نفسه**.

[60] **المرجع نفسه**، ص16. وكان مجوزو الاستشهاد بالحديث لا يرضون عن الكلام الذي ذكره السيوطي فممن ردّ على السيوطي في قوله: إن غالب الأحاديث مروي بالمعنى: ملاّ علي القاري. قال الأمير: وشنع على ذلك ملاّ على القاري بأن الأصل أن الراوي لم يغير اللفظ، وحمله على الصلاح مقدم، وقد استشهدوا بكلام العرب مع أن رواته مولدون.أ هـ . ذكر هذا الشيخ حسين والي في محاضرة جلسات مجمع اللغة العربية في مصر، دور الانعقاد الأول، الجلسة 22، ص334.

[61] خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي** (بغداد: دار النهضة، 1966م)، ص436.

حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا قال فيه: إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.[62]

وتبعا لموقفه هذا فقد كان ينكر الاستشهاد ببعضها لأنها رويت بالمعنى، ودليله على ذلك الاختلاف الحاصل في رواية ألفاظها. قال عند كلامه على حذف الخبر بعد (لولا): واستشهاد بعض النحاة مثل ابن مالك على ثبوت الخبر بعد (لولا) بالحديث الشريف (لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسستُ البيت على قواعد إبراهيم)، والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته (لولا حدثان قومك)،[63] وهذا جار على القاعدة. ومن ذلك أيضاً ردّه على استشهاد ابن مالك على حذف حرف النداء من اسم الجنس بالحديث (ثوبي حجر) بقوله: "وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول (ﷺ) كما تقرر غير مرّة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ (يا حجر).[64]"

الفئة الثالثة: وهذه الفئة من النُحاة تطرّفتْ فمنعت الاستشهاد بالحديث مطلقاً متذرعة بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللفظ، وكذلك وقوع اللحن فيه، لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم. ولهذين السببين لم يستشهد به – على رأيهم – لا المتقدمون (من النحويين) ولا المتأخرون، ومن أبرز رجال هذه الفئة: أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت680هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيّان(ت 745هـ)، حيث منعا الاستشهاد للأسباب الآنفة الذكر. قال أبو الحسن بن الضائع في **شرح الجمل** للزجاجي مبيناً سبب منعه الاستشهاد بالحديث: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة؛كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة

---

[62] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص199؛ والحديث رواه البخاري في صحيحه مطولا ونصه: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر. الحديث. أنظر **صحيح البخاري**، ج 1، ص139؛ وفي **صحيح مسلم** كتاب المساجد ص439.

[63] **صحيح مسلم**، كتاب الحج، ص969؛ وانظر السيوطي، **همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع**، ج1، ص105.

[64] **تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي**، كتاب تفسير القرآن، اغتسال بني إسرائيل بمحضر منهم، ص63؛ وانظر السيوطي، **همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع**، ج1، ص174.

كلام النبي (ﷺ) لأنه أفصح العرب".[65] ولرأيه هذا فقد أنكر على ابن خروف استشهاده الكثير بالحديث فقال:"وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فإنْ كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإنْ كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى".[66] وقال أيضاً متسائلاً: "لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً بها، أم هي لمجرد التمثيل".[67]

أما أبو حيّان فقد أطال القول وأسهب فيه منكراً على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث النبوي فقال في **شرح التسهيل**:

قد أكثر المصنّف (يعني به ابن مالك) من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على أن الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفرّاء وعليّ بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول (ﷺ) إذْ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرتْ في زمانه (ﷺ) لم تنقل بتلك الألفاظ جميعها، نحو ما روي من قوله: "زوجتكها بما معك من القرآن"،[68] أو "ملكتكها بما معك من القرآن"، أو "خذها بما معك من القرآن"، وغير ذلك من الألفاظ الواردة. فنعلم يقينا أنه (ﷺ) لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف و لم تأت بلفظه، إذْ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكّال على الحفظ، والضابط منهم من ضبط المعنى، وأما من ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال. وقد قال

[65] السيوطي، **الاقتراح**، ص18؛ البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص5.
[66] **المصدران نفسهما**.
[67] **المصدران نفسهما**.
[68] البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب فضائل القرآن- إن أفضلكم من تعلّم القرآن وعلّمه، ص1920.

ســـفيان الثوري: "إن قلت لكم إني أُحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى". ومن نظر في علم الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون المعنى دون اللفظ.

الأمر الثاني: أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، وتعلموا لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب. ونعلم يقيناً من غير شك أن رسول الله (ﷺ) كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلّم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلّم بلغة غير لغته فإنما يتكلّم بذلك مع أهل تلك اللغة عن طريق الإعجاز وتعليم الله ﷻ ذلك له من غير معلّم. والمصنف "يعني ابن مالك" قد أكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز. وقد قال لنا بدر الدين ابن جماعة[69] وكان ممن أخذ عن ابن مالك: قلت له: "يا سيدي! هذا الحديث رواية الأعاجم ووقع فيه من روايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يجب بشيء".[70] هذه هي الأسباب والتبريرات التي استند إليها مانعو الاستشهاد بالحديث بسطها أبو حيّان، وأمعن الكلام في هذه المسألة– كما قال– لئلا يقول مبتدئ: "ما بال النحويين يستدلّون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلّون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث".[71] وأودّ التعقيب على ما ذكره أبو حيّان ومانعو الاستشهاد بالحديث بما يأتي:

1. رواية الحديث بالمعنى

إن حجة الذين منعوا الاستشهاد بالحديث التي تذرعوا بها، وهي "روايته بالمعنى" لا تنهض دليلاً على منع الاستشهاد به بصورة باتة، فلا ينكر أنّ هناك من الأحاديث ما روي بالمعنى إلى جانب الأحاديث التي رويت باللفظ، والواقع أنّ قسما من المحدِّثين كانوا متشددين في الرواية فلا يسمعون حديثا ولا يحدِّثون بحديث إلاّ على لفظه، حتى منع بعضهم روايته بالمعنى، وجوّزها

---

[69] هو بدر الدين محمد بن أبي بكر المعروف بــ"ابن جماعة" وهو ممن برع في النحو (ت 819هـ). أنظرالسيوطي، **بغية الوعاة**، ج1ص66.

[70] السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص16–18؛ البغدادي، **خزانة الأدب**،ج1، ص6.

[71] **المصدران نفسهما**.

الآخرون مشترطين شروطاً لها.[72] لهذا ذهب قسم من العلماء إلى أن الأصل في نقل الأحاديث إنّما كان بلفظها، قال الصفاقسي: "وأما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلاّ بدليل ومن مارس ورأى تثبت الصحابة ﷺ، والآخذين عنهم وتحرّيهم في النقل حتى إنهم إذا شكّوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية علم اليقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلاّ بألفاظها".[73] فلا عجب إذا ما اعتمد كثير من العلماء المحققين كابن مالك وابن هشام اعتمادا كليا على الحديث وعدّوه مصدرا من مصادر شواهدهم النحوية، وكان سندهم هو أنّ غلبة الظن تدّل على أن ما استشهدوا به من الحديث لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل، قال الشيخ أحمد السجاعي (ت1197هـ) مؤيداً وجهة نظر ابن هشام في استشهاده على (إعمال المصدر) عمل فعله إذا أضيف إلى المفعول بقوله (ﷺ): "وحج البيت من استطاع إليه سبيلا"،[74] ردّا على من قال لا شاهد فيه لروايته بالمعنى: "وقول بعضهم: يحتمل أن يكون الحديث مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه مردود بأن الأصل الرواية باللفظ فإذا قصد الرواية بالمعنى أشار الراوي لذلك بقوله: قال معناه". وفتح هذا الباب يتطرّق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية وهو مخالف للإجماع".[75] وكانت هذه وجهة نظر ابن مالك والمجيزين، وهو كما قال عنه أبو عبد الله محمد الأندلسي المشهور بالراعي "بأنه في العربية نظير المجتهدين".[76] وقد كان على مذهب ابن مالك كثير من النحاة الذين أكثروا الاستشهاد بالحديث ممن مرّ ذكرهم، وقد ردّ بعضهم المانعين. فممن ردّ وأجاد في الردّ– كما يقول البغدادي – بدر الدين الدماميني، حيث ذكر في **شرح التسهيل**: "بأنه قد عرض على بعض مشايخه موقف ابن مالك من الحديث وتشنيع ابن حيان عليه بأن ما استند إليه لا يقوم على أساس لروايته بالمعنى". فصوّب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط

---

[72] القاضي عياض بن موسى اليحصبي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** (القاهرة: دار التراث، 1389هـ)، ص174؛ ابن الصلاح الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، ص106؛ الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية** (حيدر آباد: مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية، 1357هـ)، ص98–199.

[73] علي النوري الصفاقسي، **غيث النفع في القراءات السبع** (بيروت: **دار الكتب العلمية للنشر**، 2008)، ص127.

[74] **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب السؤال عن أركان الإسلام، ص42؛ وانظر الأنصاري، **شرح قطر الندى**، ص268.

[75] **حاشية السجاعي على شرح قطر الندى**، ص105.

[76] حمزة فتح الله، **المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية** (القاهرة: المطبعة الأميرية، بولاق، 1312هـ)، ج1، ص43.

الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب. قال البغدادي:

فالظن في ذلك كله كافٍ ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدّل، لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحرّي في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدِّثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كلّه أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدوّن ولم يكتب، وأما ما دوّن وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.[77]

ثم قال:

وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير [كذا] من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد ألسنة المتكلمين باللغة العربية، حيث كان كلام أولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذٍ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دوّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى ،كما قال ابن الصلاح، فبقي حجّة في بابه ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم بالصواب.[78]

ومن البديهي أن الرواة كانوا على نقل أحاديث النبي ﷺ أحرص منهم على أشعار الجاهليين، وكانوا يعتقدون أن هذا الأمر دين، فبالغوا في رواية الحديث باللفظ، وشددوا في روايته بالمعنى.[79] وإذا وافقنا من يقول إنّ الحديث روي بالمعنى؛ فإن الذين كانوا يروون بالمعنى– في أغلب الظن– إنما هم العرب الذين كانوا يعتدون بسلامة سلائقهم، أما الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الأحاديث،[80] فَلِمَ لا يُعدّ كالشعر الذي وضعه الرواة ونحله الشعراء الجاهليون فعدّ جاهلياً واستشهد به النحاة، على اعتبار أن كلام

---

[77]البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1ص7.

[78]**المصدر نفسه**.

[79]صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1379هـ)، ص124– 125.

[80]مهدي المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** (القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط2، 1958م)، ص79.

أولئك الرواة يحتج به في اللغة كحمّاد الراوية مثلا؟[81] قال الأصمعي لأبي حاتم: "ما أروي للأغلب العجلي إلا اثنتين ونصفا".[82] قال أبو حاتم: وطلب منه إسحاق بن العباس رجز الأغلب، فأخرج منه نحوا من عشرين قصيدة قال: "فقلتُ له: ألم تزعم أنك لا تعرف إلا اثنتين ونصفا"؟ قال: "بلى، ولكن انتقيت ما أعرف فإنْ لم يكن له فهو لغيره ممن هو ثبت أو ثقة".[83] ويبدو على صواب من قال: إن ما ذهب إليه مجيزو الاستشهاد بالحديث كالدماميني مثلا بأن تدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد الألسنة لا يتفق مع الواقع،[84] فإن تدوين الحديث بمعناه الواسع لم يتم إلا على رأس المائة الأولى حينما أمر عمر بن عبد العزيز بتدوينه.[85] وإنّ أول تدوين للسُنة بالمعنى الحقيقي يقع ما بين سنة 120هـ و150هـ.[86] ويعتبرون سنة 143هـ هي السنة التي كانت مبدأ لهذه النهضة.[87] فالمعروف أنّ عصر الرسول (ﷺ) استمر إلى حين وفاته على الفصاحة، وجاء العصر الثاني وهو عصر الصحابة جاريا على هذا النمط سالكا هذا المنهج، فكان اللِّسان العربي صحيحا لا يتداخله الخلل ولا يتطرق إليه الزلل.[88] وقد ظهر اللحنُ في أوائل عهد بني أمية، الأمر الذي اضطر معه الغيارى على اللغة إلى وضع علم النحو كما هو معروف لدى أهل العلم وكان انقراضها سنة 132هـ.[89] ومع ذلك توجد أحاديث

---

[81] البغدادي، **خزانة الأدب**، ج4، ص129.

[82] يعني قصيدتين ونصفاً.

[83] عبد الملك بن قريب الأصمعي، **فحولة الشعراء** (القاهرة: المطبعة المنيرية بالأزهر،1372هـ)، ص25.

[84] ذهب إلى هذا الرأي الشيخ محمد الخضر حسين في **دراسات في العربية وتاريخها**، ص175؛ وأنيس في **اللهجات العربية**، ص50.

[85] البخاري، **صحيح البخاري**، ج1، ص23.

[86] مصطفى عبد الرزاق، **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية** (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1363هـ)، ص198.

[87] أحمد الاسكندري، **تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي** (القاهرة: مطبعة السعادة، 1330هـ/1912م)، ص73.

[88] الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ج1، ص4.

[89] أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك** (طهران: الأوفسيت منشورات جهان، د. ت.)، ج10ص23.

في الصحاح عمّا دوّن على زمن الأمويين،[90] وما توصلت إليه من نتائج مما ذكر عن رواية الحديث وتدوينه، تتفق مع ما توصل إليه أحد الباحثين[91] حيث ذكر:

بأن ما يستفاد من حقائق التاريخ أن قسما كبيراً من الأحاديث دوّنه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريهم في الرواية، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدوّنة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه.[92]

وأما ما ادعاه مانعو الاستشهاد من اختلاف ألفاظ الحديث الواحد بسبب روايته بـــالمعنى فلا تقوم على دليل، لأنّ اختلاف اللفظ لا يعود سببه كلّه إلى روايته بالمعنى، بل كان لتعدد مجالس النبي (ﷺ) المختلفة زمانا ومكانا أثر كبير في ذلك. فربما سئل الرسول الكريم (ﷺ) السؤال نفسه في مجالس مختلفة فتكون إجابته مختلفة لفظا متفقة معنى، فقد كانت له (ﷺ) مجالسه التي كان يجلس فيها إلى صحبه الكرام يعظهم ويهديهم سبل الرشاد، فيقصده المسلمون ما بين سائل أو مستفت، متخاصم أو مستقض، طالب علم أو حاجة فتختلف ألفاظ أحاديثه تبعا لمقتضـــيات الأحـــوال، واختلاف أفهام ولهجات السامعين.[93] روي أن رجلا قال: يا رسول الله أيدالك الرجل أمرأتـــه؟ قال: "نعم إذا كان ملفجا" بفتح الفاء وكسرها، فقال أبو بكر ﷺ ما قلت له؟ وما قال لـــك يـــا رسول الله؟ فقال" (ﷺ): قال لي: أيماطل الرجل امرأته فقلت: نعم إذا كان فقيراً".[94] وحتى لو فرض أنّ الحديث الواحد ورد بألفاظ مختلفة، فإن لكل روايـــة قيل فيها ذلك الحديث وجها صحيحا في العـــربية وإن كان في بعضها بـــعد، ومـــثال ذلك استشهـــاد ابن هـــشام في (التوكيد بأجمع)

---

[90] دوايت، م، رونلدسن، **عقيدة الشيعة**، تعريب ع.م. (القاهرة: مطبعة السعادة، 1946م)، ص280.

[91] هو الشيخ محمد الخضر حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**.

[92] **المصدر نفسه**، ص175.

[93] ذهب إلى هذا بعض الباحثين ومنهم: الدكتور عبد الرحمن السيد في كتابه **مدرسة البصرة النحوية** (القـــاهرة: مطابع سجل العرب، 1968م) ص257؛ والأستاذ محمد أبو زهرة، **الحديث والمحدثون** (القاهرة: مطبعة مصر، 1958م)، ص207.

[94] حمزة فتح الله، **المواهب الفتحية**، ج1ص40–41.

بالحديث الآتي: (إذا صلّى الإمام جلوسا فصلّوا جلوسا أجمعون)،[95] فقال: يروى بالرفع تأكيداً للضمير، وبالنصب على الحال وفيه ضعف لاستلزامه تنكيرها، وهي معرّفة بنية الإضافة.[96]

2. وقوع اللحن في الحديث لأنّ أغلب رواته أعاجم

وكانت حجّة المانعين الأخرى وقوع اللحن في الحديث؛ لأنّ كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم، هي أيضاً حجّة واهية، لأنّ كثيرا من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم من مثل: خلف الأحمر وحمّاد الراوية، بلْ إنّ حملة العلم كما قال ابن خلدون "في الأمة الإسلامية كان أكثرهم من العجم... وإنْ كان منهم العربي في نسبته فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيخته".[97] ويرجع السبب إلى طموح الأعاجم، لاسيما الفرس ورغبتهم في أن يرتفعوا بمترلتهم إلى مستوى أصحاب السلطان من العرب، الذي دفعهم إلى سلوك سبيل العلم، فالمعروف أنّ الأمويين كانوا محبين للعرب واللغة العربية بشكل يفوق التصور حتى كان يطلق على الفرس الذين أسلموا بــ(الموالي) وكانت المراكز الحسّاسة في أمور السياسة والقيادة وولاية الأقاليم والقضاء تناط بالعرب، وتركوا لغير العرب الوظائف والأعمال الأخرى. فأقبلوا على تعلّم العربية حتى مهروا فيها كما أقبلوا على القرآن يحفظونه ويتدارسونه وعلى الأحاديث يروونها، فكان منهم قرّاء ومحدثون، وأقبلوا على الشعر يروونه ويقرضونه، وظهر منهم شعراء مجيدون مثل: بشّار ابن بُرد، وأبي نواس، وسلم الخاسر، وأبان اللاحقي وغيرهم.[98] فكان كثير منهم لا يختلف عن العربي في فصاحته،كالحسن البصري وعمرو بن قائد الأسواري، وموسى بن سيّار وغيرهم.[99] قال الأزهري:

---

[95] محمد بن نظام الدين الأنصاري، **فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت** (بغداد: مكتبة المثنى، 1970م) ص129.

[96] السجاعي، **حاشية السجاعي على شرح قطر الندى**، ص 294.

[97] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (القاهرة: مطبعة مصطفى محمد، د. ت.)، ص543.

[98] مهدي المخزومي، **الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه** (بغداد: مطبعة الزهراء، 1960م)، ص 11.

[99] الجاحظ، **البيان والتبيين** ، ج1، ص285؛ محمد بن اسحاق ابن النديم، **الفهرست** (بيروت: دار المعارف للطباعة والنشر، 1994م)، ص 68؛ شمس الدين ابى العباس احمد بن محمد الاربلى، **وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان** (بيروت: دار صادر، د. ت.)، ج1، ص354.

كنت عند عبد الملك بن مروان فدخل عليه رجل حسن الفصاحة، فقال له عبد الملك: كم عطاؤك؟ قال: مئتا دينـــار، قال: في كم ديونك؟ قال: في مائتي دينار، قال: أما علمت أني أمـــرت أن لا يتكلّم أحـــد بإعراب؟ قال: ما علمت ذلك. قال: أمن العرب أنتَ أم من الموالي؟ فأجابه: إن تكن العربية أبا فلست منها، وإن تكن لساناً فإني منه.[100]

فإنْ صحت هذه الرواية فهي تدّل على مقدار تعلّق الموالي باللغة وفصاحتهم فيها. وليس أدّل على فصاحة بعض هؤلاء الموالي مما روي عن أمر الحجاج بن يوسف الثقفي بأن لا يؤم بالكوفة إلاّ عربي فلم يمتثل (يحيى بن وثاب) للأمر وبقي يؤم قومه بني أسد وهو مولى لهم، فلما طلبوا منه الاعتزال أجابهم: "ليس عن مثلي نهى، أنا لاحق بالعرب." ثم قصد الحجاج وقرأ أمامه فأقرّه الحجاج معترفاً بفصاحته وقال: "ليس عن مثل هذا نهيت، يصلي بهم".[101] وأما علم النحو فهو وإنْ كان في نشأته عملاً عربيا بكرا، غير أن عددا من أكبر النحاة كانوا من العجم،[102] مثل سيبويه إمام النحويين البصريين، والكسائي إمام النحويين الكوفيين،[103] وكثيرين غيرهما. ومع ذلك فإنّ هؤلاء الأعاجم قد خدموا الدين الإسلامي والعلوم العربية الإسلامية. ومما تقدم يظهر ضعف حجّتهم فليس كل أعجمي غير فصيح أو ليس له بصر بالعربية، ولو وصل الأمر برواة الحديث إلى هذه الدركة من الجهل بالعربية سليقة وصناعة، لما صح الاحتجاج بمروياتهم في الشريعة، يجهلون العربية من طرفيها، و لم يقل بذلك قائل.[104]

أما عن اللحن فلا نكران لوقوعه في الحديث لكنّه قليل، بدليل ترخيص بعض أئمتهم إصلاح اللحن إنْ وُجِد فيه.[105] سئل أبو عبد الرحمن النسائي عن اللحن في الحديث فقال: "إنْ

---

[100]أبو حيان النحوي، **البصائر والذخائر** (دمشق: مكتبة أطلس ومطبعة الانشاء، 1964م)، م2 القسم 2، ص332.

[101]الأندلسي، **العِقد الفريد،** ج1، ص276–277؛ أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ابن سعد، **البداية والنهاية،** (بيروت: مكتبة المعارف، د. ت.)، ج6، ص39؛ الإمام الذهبي، **معرفة القراء الكبار،** تحقيق الدكتور المُحقق بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤط، صالح مهدي عباس (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ)، ص51.

[102]كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي** (القاهرة: دار المعارف بمصر، 1961م)، ج2، ص8.

[103]هو أبو الحسن،علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز، الفارسي الأصل والأسدي بالولاء، الكوفي (توفي بالري سنة 189هـ) عن سبعين عاماً، وهو مؤدب الرشيد وابنه الأمين. انظر الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص283.

[104]طه الراوي، **نظرات في اللغة والنحو** (بيروت: المكتبة الأهلية، 1962م)، ص22.

[105]البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، ص196؛ أبو عمر يوسف النمري القرطبي، **جامع بيان العلم وفضله** (بيروت: دار ابن حزم، 2003م)، ج1،ص94؛ اليحصبي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**،

كان شيئاً تقوله العرب– وإن كان لا يوجد في كلام العرب فرسول الله (ﷺ) لا يلحن".[106] وكان منهم من لا يجيز تغيير الحديث وإنْ كان لحناً مثل علي بن المديني، إلا أن يكون من لفظ النبي (ﷺ) فكأنه يجوّز اللحن على من سواه.[107] وقد ذكر عن بعض المحدّثين بأنهم كانوا يلحنون في الحديث، مثل هشيم بن بشير الذي رماه النضر بن شميل باللحن ووصفه بأنه لحانة،[108] كذلك ذكر الجاحظ[109] عنه، وقيل: إنه لحن في كلمة "سداد" ففتح السين، والصواب أن يقال بالكسر، وذلك في الحديث الذي روي عن النبي (ﷺ): "إذا تزوج الرجلُ المرأةَ لدينها وجمالها كان فيها سداد من عوز".[110] وذكر أبو عمر الزاهد أنّ أصحاب الحديث يخطئون في لفظة ثلاثية في ثلاث مواضع فيقولون في حِرَاء اسم الجبل (حرى) فيفتحون الحاء وهي مكسورة ويكسرون الراء وهي مفتوحة ويقصرون الألف وهي ممدودة.[111]

لكن هؤلاء اللاحنين من المحدثين–إن وُجدوا وصح ما روي عنهم–لم يكونوا شيئا يذكر بإزاء مئات الأفذاذ الذين كانوا لا يلحنون مثل قتادة وحماد بن سلمة،[112] وخالد بن الحارث،

ص184و185؛ أبو الحجاج يوسف البلوي المالقي، **كتاب ألف باء في أنواع الآداب وفنون المحاضرات واللغة** (بيروت: دار الكتب العلمية للنشر، 2009م) ، ج1، ص44.

[106] اليحصبي، **الإلماع**، ص183.

[107] أبو الطيب عبدالواحد بن على اللغوي، **مراتب النحويين** (القاهرة: طبع في دار نهضة، 1974م)، ص6.

[108] علي بن يوسف القفطي جمال الدين أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م)، ج3 ،ص350.

[109] الجاحظ، **البيان والتبيين** ج2، ص174–175.

[110] القاسم بن علي الحريري، **درة الغواص في أوهام الخواص** (دمشق: دار الفكر للنشر والتوزيع، 2002م)، ص64؛ أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين واللغويي**، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2، د. ت)، ص55. قال عبد اللطيف البغدادي في موفق الدين أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد البغدادي، **ذيل فصيح ثعلب**، بعناية محمد بدر الدين النعساني الحلبي (القاهرة: مطبعة السعادة، 1325هـ) ،ص122: هو سداد من عوز وسداد القارورة وكل ما تسد به شيئا فهو بالكسر. فأما السداد بالفتح ففي القول والفعل ومعناه الصواب.

[111] الحريري، **درة الغواص**، ص86.

[112] البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**،ص 196؛ أبو الحجاج يوسف البلوي المالقي، **كتاب ألف باء في أنواع الآداب وفنون المحاضرات واللغة** ، ج 1ص44.

وبشر بن المفضل وكثيرين غيرهم.[113] وكانت مجالسهم وحلقاتهم الحافلة بالعلماء يغشاها النحويون ويقصدونهم طلبا للعلم، وكان حماد بن سلمة يقول: "مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها".[114] وعن حماد أخذ كبار العلماء البصريين العربية مثل: يونس بن حبيب،[115] وكانت دراسة سيبويه الأولى على يديه، حيث كان السبب في دفع سيبويه إلى دراسة النحو على الخليل ثم نبوغه فيه حتى صار إمام النحاة؛ هو تلحين حماد له عند استملاء سيبويه حديثا عليه.[116] وكان الرجل منهم يعدّ اللحن من الذنوب،[117] وكانوا يحثّون على تعلّم النحو،[118] فتراهم على اتـصال مستمر باللغة والنـحو وما يفتئون يطلبـونهـا وها هو ذا أبو العباس ثعلب يقول عن أحدهم وهو إبراهيم الحربي: "ما فقدته من مجلس لغة أو نحو خمسين سنة".[119] وقد أوجبوا على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلّص به عن شين اللحن والتحريف ومعرّتهما.[120]

ومن هذا يتضح جليا أنّ طعن النحاة على المحدِّثين بقلّة المعرفة لما يحملون، وكثرة اللحن والتصحيف [لايتجه إليهم جميعا] فإن الناس لا يتساوون جميعا في المعرفة والفضل. وليس صنف من الناس إلا وله حشو وشوب. فأين هذا العائب لهم عن: الزهري، وحماد بن سلمة، ومالك بن أنس، وابن عون، وأيوب، ويونس بن عبيد، وسليمان التيمي، وسفيان الثوري، ويحي بن سعيد، وابن جريج، والأوزاعي، وشعبة، وعبد الله بن المبارك، وأمثال هؤلاء من المتقنين؟[121] فإنْ وجد شيء من اللحن قد وقع في الحديث فهو قليل جدا لا يبنى عليه حكم، وقد تنبّه إليه الناس وتحاموه

---

[113] الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج 2، ص175.

[114] أبو الحسن، **إنباه الرواة**، ج3، ص329.

[115] **المصدر نفسه**، ج1، ص330؛ وأبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين واللغويي**، ص48.

[116] أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ترجمة، تحقيق، فريتس كونكو (د. م.: مكتبة المتنبي للطباعة والنشر والتوزيع، 1936م)، ص34؛ أبو الحسن، **إنباه الرواة**، ج2، ص350؛ أبو البركات ابن الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي (عمّان: مكتبة المنار، ط3، 1405ه)، ص26–27.

[117] الجزري، **أدب الكاتب**، ج2، ص129.

[118] الجاحظ، **البيان والتبيين**، ج2، ص174.

[119] أبو الحسن، **إنباه الرواة** ،ج1ص185.

[120] الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، ، ص07–108.

[121] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **تأويل مختلف الحديث** (بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.)، ص 78.

و لم يحتج به أحد، ولا يصحّ أنْ يمنع من أجله الاحتجاج بالقرآن الكريم؛ لأنّ بعض الناس يلحن فيه،[122] وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف، فإنّ الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجّة من غير خلاف.[123] بلْ إنّ اللحن في رواية الأشعار أكثر، وذلك لأنّ الوازع الديني يساعد على تذكّر نصوص الأحاديث ويعمل على صيانتها من أي انحراف.[124] كما أنّ من لحن من المحدِّثين كما يلحن الرواة ما كانوا يقصدون إلى التساهل في النحو، وإنما يريدون أن يتخففوا من كل عمل شخصي لهم في الرواية لأنهم نقلة، وإنما يبلّغ الناقل الشيء كما سمعه، دون تغيير، ولا زيادة، ولا نقصان.[125] وربما كانت بعض الأحاديث التي ظن أنها خطأ أو لحن قد وردتْ على لغة من لغات القبائل غير المشهورة،[126] وكثير مما ظن أنه لحن وأنكره بعض العلماء لعدم جريانه على سَنَن العربية، ظهر له وجه في العربية صحيح، قال ابن الصلاح: "كثيراً ما نرى ما يتوهمه كثير من أهل العلم خطأ وربما غيّروه صوابا ذا وجه صحيح وإن خفي واستغرب لا سيما فيما يعدونه خطأ من جهة العربية، وذلك لكثرة لغات العرب وتشعبها".[127] من ذلك مثلاً الحديث الذي أخرجه البخاري في **صحيحه** وهو قول البراء: "إذا صلّوا مع النبي (ﷺ) فرفع رأسه من الركوع قاموا قياما حتى يرونه قد سجد".[128] قال ابن مالك: "إنّ (حتى) فيه بمعنى (إلى أن)، والفعل مستقبل بالنسبة إلى القيام فحقه أن يكون بلا نون، لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد "أن" حملا على أختها "ما" كقراءة ابن مجاهد:﴿... **لمن أراد أن يتمّ الرضاعة**...﴾[129] برفع يتمّ".[130] وليس أدّل على أن ما أنكر من الأحاديث ظهر أنها صحيحة من جهة الرواية وأنّ لها في العربية وجها صحيحاً مما روي عن تغليط أبي عمرو بن العلاء للأعمش

---

[122] الأفغاني، **في أصول النحو**، ص 48.
[123] حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، ص176.
[124] أنيس، **في اللهجات العربية**، ص50.
[125] الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ص125.
[126] الأندلسي، **شواهد التوضيح**، ص97– 98.
[127] الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، ص108.
[128] البخاري، **صحيح البخاري**، ج1ص182.
[129] سورة البقرة من الآية 233.
[130] الأندلسي، **شواهد التوضيح**، ص180.

عندما حدّث عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود: "كان النبي (ﷺ) يتخوّلنا بالموعظة مخافة السآمة" وعقّب الأعمش: "يتعاهدنا"، فردّ عليه أبو عمرو: "إن كان يتعاهدنا فيتخولنا، فأما "يتخوّلنا" فيستصلحنا".[131] ثم ظهر أن ما رواه الأعمش صحيح، فقد قال ابن جني: "يتخوّلنا صحيحة وأصحابنا يثبتونها"،[132] ثم ذكر أن معنى يتخوّلنا بالموعظة يفرقها ولا يتابعها.[133] وفي **صحيح البخاري** عن ابن مسعود قال: "كان النبي (ﷺ) يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السآمة علينا"،[134] وقد صوّب ابن حجر رواية الأعمش وقال: "وإذا ثبتت الرواية وصحّ المعنى بطل الاعتراض".[135] ومَنْ يقرأ كتاب **التوضيح** في حلّ مشكلات **الجامع الصحيح** يجدْ أن ابن مالك ألّفَ هذا الكتاب لبيان إعراب كثير من الأحاديث التي أشكل إعرابها وإيجاد الوجوه الصحيحة لها في العربية، فالحديث على أمثال القرآن الكريم قد يأتي فيه المعنى اللطيف الذي يتحيّر فيه العالم المتقدم، ويقرّ بالتقصير عنه النقّاب المبرز،[136] وعلى كل فإنّ وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة.[137] ويظهر أنّ عدم استشهاد بعض النـــحويين بالحديث لا يرجع إلى روايته بالمعنى، أو أنّ رواته أعاجم كما ادّعوا، وإنما يـــرجع إلى خلاف بين منهجين متباينين، منهج النحاة القائم على القياس والعقل، ومنهج المحدّثين القائم على النقل والرواية.[138]

---

[131] البخاري، **صحيح البخاري**، فقه الدعوة، كتاب الوصايا، ج1، ص25؛ وانظر بن على اللغوي، **مراتب النحويين**، ص16– 17.

[132] أبو الفتح عثمان ابن جني، **الخصائص** (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952م)، ج 3،ص290؛ وقال في **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: على النجدى ناصف، عبدالحليم النجار، وعبدالفتاح اسماعيل شلبى (قاهره: وزارة الاوقاف، 1415 هـــ/ 1994م)، ج1،ص86، قولا مشابها لهذا.

[133] **المصدر نفسه**، ج3،ص290.

[134] البخاري، **صحيح البخاري**، ج1،ص25.

[135] العسقلاني، **فتح الباري**، ج1، ص149.

[136] ابن مطرف الكناني، **القرطين** (بيروت: دار المعرفة للطباعة والعلوم، 1936م)، ج1،ص92.

[137] حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، ص176.

[138] المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها**، ص70.

ردّ على أبي حيّان

وأودّ أن أردّ على موقف أبي حيّان الذي زعم أنّ المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث. والرد من ثلاثة أوجه: (الأول) استشهاد المتقدمين والمتأخرين. (الثاني) تحامله على ابن مالك، (الثالث) استشهاده هو نفسه بالحديث.

لقد كان الرأي السائد لدى العلماء والباحثين أنّ أئمة البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث، فمنذ قال أبو حيّان قوله منكرا على ابن مالك استشهاده بالحديث زاعما فيه أنّ ابن مالك سلك بعمله طريقة لم يسلكها غيره من المتقدمين والمتأخرين،[139] والعلماء يتداولونه كأنه أمر مسلّم به، وتبعهم الباحثون المحدثون إلى يومنا هذا. وقد سبق أن ذكرنا أن الواضعين الأولين لعلم النحو كانوا يستشهدون بالحديث بقلّة، ولا يستشهدون إلاّ بالأحاديث المتواترة، كما استشهد به البصريون الآخرون الذين جاءوا بعدهم، فممن استشهد بالحديث: أبو العباس المبّرد (ت280هـ) حيث استشهد بقلّة في كتابه "**المقتضب**".[140] فلم يستشهد في ذلك الكتاب الضخم سوى خمس مرات.[141] ولكنه لم يشر إلى الأحاديث إلاّ في موضع واحد.[142] كما استشهد بالحديث وأشار إليه في كتابه"**الكامل**"[143] غير أنه على النقيض من ذلك وجدته قد استشهد بكتاب صغير

---

[139] سبقه إلى هذا الإنكار ابن الضائع (ت680هـ)، حيث أنكر على ابن خروف كثرة الاستشهاد بالحديث واعتماده عليه.

[140] مقدمة المحقق لكتاب أبي العباس محمد بن يزيد المبّرد، **المقتضب**، تحقيق عبد الخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، 1963م)، ص116.

[141] ابن يزيد المبرد، **المقتضب** ، ج1، ص34، و233، و ج2، ص184 و217، وج4، ص254.

[142] **المصدر نفسه**، 2/217– 218 حيث استشهد بالحديث على جمع (فعلاء) مؤنث أفعل صفة للألوان جمع مؤنث سالم إذا سمي به مؤنث، قال: وجاء عن النبي عليه الصلاة والسلام ليس في الخضروات صدقة، وقد ذكر الأستاذ عبد الخالق عضيمة محقق **الكتاب** في هامش(ص218) أنه حديث ضعيف، ضعفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، في **الجامع الصغير** (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)؛ والغرياني في **مختصر الدارقطني** وغيرهما. وقد رأيت الخفاجي استشهد به في محمد بن محمد أبي القاسم النويري، **شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المرئية**، تحقيق، عبد الرافع بن رضوان بن علي الشرقاوي (الرياض: مكتبة الرشد، د. ت.)، ص164 على الغرض نفسه.

[143] استشهد بالحديث في أبي العباس محمد بن يزيد المبّرد، **الكامل في اللغة والأدب** (بيروت: دار الكتب العلمية للنشر، 1999م)، ج2، ص168 على فتح لام الاستغاثة كما استشهد بالحديث نفسه في ابن يزيد المبّرد، **المقتضب**،ج4، ص254 قال: وفي الحديث لما طعن العلج أو العبد عمرَ رضي الله عنه، صاح: يالله للمسلمين. وذكر المحقق أن عدم إشارة المبّرد إلى الأحاديث إنما كان لأن المبّرد أراد منها الخبر. المبّرد، **المقتضب**، مقدمة

له[144] بخمسة أحاديث،[145] فقد فسرّ بيتين من الشعر مستشهدا بالحديث،[146] واستشهد به في مسألة لغوية،[147] كما استشهد به في النحو على حذف الخبر لعلم المخاطب به إرادة تعظيم الأمر كقول البعض: لو رأيت فلانا وفي يده السيف، بمعنى لرأيت بارعا. قال: فاستغنى عن ذلك، ويروى عن النبي (ﷺ) أنه استقى على المنبر فسقي فقال: "يا أبا طالباه، لو رأيت ابن أخيك إذْ تقول: وأبيض يستسقي الغمام بوجهه "ولم يقل ما يسرك".[148] أما أبو علي الفارسي (ت377هـ) فقد كان يحتج بالحديث الشريف في مسائل النحو، كما كان يحتج به كذلك في مسائل اللغة.[149] من ذلك مثلاً استشهاده به على المعنى اللغوي بقوله: وفي الحديث "أشعرنها إياه"[150] أي جعلناه الشعار الذي يلي الجسد،[151] ومثال استشهاده بالحديث في النحو عند كلامه على حذف المفعول به، قال: ومنه في الحديث "لايقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده"،[152] والمعنى: ولا ذو

المحقق، ص 116.

[144] هو كتاب أبي العباس محمد بن يزيد المبّرد النحوى، **ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد**، تحقيق، عبد العزيز الميمني (القاهرة: مطبعة السعادة، 1350هـ/1939م).

[145] انظر المبّرد، **ما اتفق لفظه واختلف معناه**، الصفحات 15 – 21 – 29 – 30 – 36، وقد أشار إليها جميعا أنها حديث شريف.

[146] **المصدر نفسه**، صفحة15.

[147] **المصدر نفسه**، 21 – 22.

[148] المبّرد، **ما اتفق لفظه واختلف معناه** 29–30. وذكر الأستاذ عبد العزيز الميمني في هامش ص30: إن الحديث رواه ابن هشام في السيرة بتغيير يسير بهامش **الروض الآنف**، ج1 ص179.

[149] عبد الفتاح إسماعيل، **أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القرءات والنحو** (جدة: دار المطبوعات الحديثة، ط3، 1989م)، ص502 ، وص203. قال الدكتور عبد الفتاح شلبي: إن أبا علي الفارسي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف. وقد ذكر ما نعو الاستشهاد أن ابن خروف لم يكن مسبوقا في عمله.

[150] **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب غسل الميت ووضوءه بالماء والسدر، ص423.

[151] ابي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي، **الحجة في علل القراءات السبع**، ترجمة، وتحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007م)، ج1، ص196؛ وانظر أيضاج1، ص256 و230 فإنه استشهد بالحديث في مسائل لغوية.

[152] محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق، خليل شيحا (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 2002م)،

عهد في عهده بكافر.[153] وقد سار أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ) على نهج أستاذه أبي علي الفارسي فاستشهد بالحديث، وكان يستشهد به في معناه الواسع، أي يستشهد بأحاديث الصحابة ﷺ وأقوالهم.[154] وكان كثيرا ما يستشهد بالحديث أما في مسائل اللغة[155] أو على توجيه القراءة وتصويبها،[156] أو يستشهد به في التصريف،[157] أو النحو،[158] من ذلك مثلا استشهاده على كون الفاء للاتباع في قول الله ﷻ **﴿فضرب بينهم بسور له باب﴾**.[159] وقوله ﷻ **﴿أفكلّما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم﴾**.[160] وفي قول الناس: أفا لله لتصنعنّ كذا وكذا، خلافاً لأبي الحسن الأخفش. قال ابن جني: "الوجه أن تكون هنا غير زائدة، وأن تكون للاتباع، لتعلّق ما قبلها بما بعدها، وعلى هذا قول رسول الله (ﷺ) وقد قيل له: لما رئي قد جهد نفسه بالعبادة، يا رسول الله! أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فأجابهم:"أفلا أكون عبداً شكورا؟"[161] ومن النحاة الذين كانوا يكثرون من الاستشهاد بالحديث: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)،[162] استشهد أحدى

كتاب الدّيات، باب ما جاء عن رسول الله، لا يقتل مؤمن بكافر، ص18.

[153] **المصدر نفسه**، 26/1.

[154] انظر ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص386؛ ابن جني، **المحتسب**،ج1، ص343 وج2، ص246.

[155] ابن جني، **الخصائص**، ج 1، ص386، وج2، ص130؛ وابن جني، **المحتسب**، ج1،ص86 و195 و334 و343 و351 و360 وج2، ص17 و45 و118 و246 و361.

[156] ابن جني، **المحتسب** ،ج1، ص296، وج2، ص367.

[157] **المصدر نفسه**،ج1، ص88 ،و ج2 ، ص332.

[158] **المصدر نفسه**،ج2، ص33 و204.

[159] سورة **الحديد** من الآية 13.

[160] سورة **البقرة** من الآية 87.

[161] أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، **سنن النسائي، المسمى بـ المجتبي** (الرياض: دار ابن حزم، 1999م)، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، ص43؛ وانظر ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي (دمشق: دار القلم، ط2، 1413هـ/1993م)، ج1، ص269 –270.

[162] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء** (د. م.: دار الفكر الإسلامي الحديث، 2000م)، ج9، ص204.

عشرة مرة في كتابه "**ليس في كلام العرب**" على الرغم من صغر الكتاب.[163] وكان ممن يستشهدون بالحديث بمعناه الواسع الذي يشمل أقوال الصحابة ﷺ.[164]

ومن النحاة الذين استشهدوا بالحديث ممن سار على المذهب البصري أبو العباس أحمد بن ولّاد (ت332هـ)[165] وأبو جعفر النحاس ت307هـ،[166] وهما مصريان، فقد استشهد ابن ولّاد في "**المقصور والممدود**" خمس مرات عند كلامه عن "طوبى"[167] وعلى "العدوى"[168] و "الملطى"[169] و "الميناء"[170] و "الوجاء"،[171] وفي كل هذه الموضوعات كان اعتماده على الحديث وحده؛ إلا في كلامه عن "طوبى" فقد أردف الحديث بآية كريمة.[172] وأما النحاس فقد استشهد بالحديث في مسائل اللغة والنحو.[173] فمن ذلك مثلا استشهاده في توجيه إعراب "غير" في قوله ﷻ ﴿**لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر**﴾[174] على أنها منصوبة على الاستثناء أو الحال. أي لا يستوي القاعدون في حال صحتهم، قال: والحديث يدل على معنى النصب، ثم روى الحديث.[175] أما أبو البركات الأنباري (ت577هـ) فقد كان هو أيضا يعتدّ بالحديث ويستشهد

---

[163] **المصدر نفسه**، ص14 و15 و24 و27 و30 و31 و69 و63 و69.

[164] انظر أبي عبد الله الحسين بن أحمد، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، تحقيق، فتح الله أحمد سليمان (القاهرة: دار الآفاق العربية، 2008م)، ص199 و202 و234؛ ابن خالويه، **ليس في كلام العرب**، تحقيق ديزيره سقال (بيروت: دار الفكر العربي للطباعة والنشر 2000م)، ص 60 و69.

[165] وهو من نحاة الأقاليم، انظر الزبيدي الأندلسي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص 239.

[166] **المصدر نفسه**، ص240؛ وذكر السيوطي في **بغية الوعاة**،ج1، ص362 أن وفاته كانت في سنة 334هـ.

[167] انظر **المقصور والممدود**، ج1،ص69.

[168] **المصدر نفسه** ، ج1، ص74.

[169] **المصدر نفسه**، ج2، ص105.

[170] **المصدر نفسه**، ج2، ص108.

[171] **المصدر نفسه**، ج2، ص116.

[172] **المصدر نفسه**،ج1، ص69.

[173] انظر ابو جعفر ابن النحاس، **إعراب القرآن** (بيروت: دار الكتب العلمية للنشر، 2008م)، ص131.

[174] سورة **النساء** من الآية 95.

[175] والحديث رواه أبو بكر بن عياش وزهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن البراء قال: كنت عند النبي ص فقال: ادع لي زيدا وقلْ له يأتِ بالكتف والدواة. فقال له: اكتبْ ﴿**لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في**

به في اللغة[176] كما يستشهد به في النحو،[177] من ذلك مثلا استشهاده بالحديث على معنى كلمة إعراب،[178] واستشهاده به محتجا للبصريين ومصوّبا مذهبهم في إعمال الثاني في مسألة التنازع، قال: "وجاء في الحديث: (ونخلع ونترك من يفجرك).[179] واستشهد به في ردِّ مذهب الكوفيين بأن "هؤلاء" يجوز أن يكون اسما موصولا مستشهدين بقوله ﷻ ﴿**ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم**﴾[180] على أن "هؤلاء"باق على أصله اسم إشارة ويكون في موضع نصب على الاختصاص أي "أعني هؤلاء" كما قال (ﷺ): "سلمان منّا أهلَ البيت". فنصب أهل على الاختصاص. وخبر أنتم في الآية أعلاه: **تقتلون"**.[181]

كذلك كان محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)[182] ممن يستشهدون بالحديث بكثرة حتى كان يعتمد عليه أحياناً وحده دون أن يعضده بشعر كقوله: "وقد وقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: نشدتك بالله إلا فعلت، والمعنى ما أطلب منك إلا فعلت. وكذلك أقسمت عليك إلا فعلت، وعن ابن عباس بالإيواء والنصر إلا جلستم، وفي حديث عمر ﷺ "عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا" بمعنى: إلا ضربت".[183] ومن ذلك أيضا استشهاده بالحديث عند كلامه على أفعل التفضيل. قال: "وقد اجتمع الوجهان في قوله (ﷺ): "ألا أخبركم بأحبّكم إليّ

سبيل الله﴾. فقال ابن مكتوم: فأنا ضرير فما برحت حتى أنزل الله ﴿**غير أولي الضرر**﴾ أنظر ابن النحاس، **إعـــراب القرآن**، ص 52.

[176]انظر عبد الرحمن بن محمد بن الانباري، **حلية للعقود في الفرق بين المقصور والممدود**، تحقيق عامر عطية (د. م.: د. ن.، 1966م)، الصفحات 5 – 22- 23- 34 – 46- 47؛ عبد الرحمن محمد بن سعيد الأنباري، **أسرار العربية**، تحقيق: بركات يوسف هبود (د. م.: دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م)، ص9.

[177]**انظر** أبو البركات الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفين** (القاهرة: مطبعة السعادة، ط4، 1380هـ)، ج 1، ص110 و ج2، ص522 و633 و763.

[178]الأنباري، **أسرار العربية** ص9.

[179]الأنباري، **الإنصاف** ، ج1،ص87.

[180]سورة **البقرة** من الآية 85.

[181]الأنباري، **الإنصاف** ، ج2، ص719.

[182]السيوطي، **بغية الوعاة**، ج2، ص280.

[183]محمود الزمخشرى، **المفصل** (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1905م)، ص72.

وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا"...الحديث.[184] ومثل هذا كثير[185] وهو يستشهد أيضاً بأقوال الصحابة والتابعين.[186]

أما الكوفيون فقد استشهدوا بالحديث، ومن أئمتهم الكسائي، والفرّاء وابن الأنباري. أما الكسائي فعلى الرغم من أن كتبه النحوية لم تصل إلينا،[187] إلا أن ما تناثر هنا وهناك في كتب النحاة المتأخرين يدّل على أنه كان ممن يستشهدون قليلا بالحديث، فمن ذلك مثلا ما ذكره ابن هشام[188] عن تمسك الكسائي بما جاء في الحديث: "يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة." ويقول أعرابي بعد انقضاء رمضان: "يا ربّ صائمه لن يصومه، يا ربّ قائمه لن يقومه"، على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي.[189] ومن ذلك أيضاً تجويزه جزم جواب النهي مطلقا محتجا بقول الصحابي: "يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم". ورواية من روى قوله (ﷺ):"من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم".[190] وردّ بأن ذلك مخرّج على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب".[191] ومن ذلك أيضا ذهابه والفرّاء إلى: "جواز أن يسدّ الحال الذي هو جملة اسمية مقترنة بالواو مسدّ الخبر مستشهدين بقول الشاعر[192]: *وشر بعدى عنه وهو غضبان* وقوله (ﷺ): " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد". فإن الجملة الاسمية المقرونة بالواو في كلّ منهما قد سدّت مسدّ الخبر خلافا لسيبويه الذي منع ذلك وأجاز في حالة كونها اسما منصوبا

---

[184] **المصدر نفسه**، ص89.

[185] **المصدر نفسه**، ص15 و186 و366.

[186] **المصدر نفسه**، ص29 و72 و108 و115 و179.

[187] انظر ابن النديم، **الفهرست، ص10**؛ الأنباري، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص35؛ ياقوت الحموي، **معجم الأدباء** (د. م.: دار الفكر الإسلامي الحديث، 2000م)، ج18، ص122.

[188] الأنصاري، **مغني اللبيب**، ج1، ص119.

[189] وهذا لا يجوز عند البصريين، لأنه يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه إنما عمل حملا على الفعل المضارع. وانظرالأشموني، **شرح الأشموني**، ج 2، ص339.

[190] مالك بن أنس، **موطأ مالك**، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي (دمشق: دار إحياء التراث العربي، 1406هـ/1985م)، باب النهي عن دخول المسجد لريح الثوم وتغطية الفم، ص29.

[191] **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص282.

[192] لايعرف قائله، انظر بدر الدين محمود ابن أحمد العيني، **المقاصد النحوية** (د. م.: د. ن.، د. ت.)، ج1، ص579.

كما في قوله: "خير اقترابي من المولى حليف رضا".[193] فحليف رضا هي التي تسدّ مسدّ الخبر على رأي سيبيويه".[194]

أما الفرّاء فقد اعتمد على الحديث كركن من أركان الاستشهاد حتى كان يستشهد بأقوال الصحابة،[195] وكان يستشهد به كثيرا في المسائل النحوية واللغوية،[196] فما يكاد المرء يتصفح بضع صفحات من كتابه (**معاني القرآن**) حتى يواجهه حديث.[197] وقد استشهد الفرّاء بالحديث في مواضع عدة من (المعاني) على أغراض متنوعة؛ على المعنى اللغوي[198] أو على توجيه قراءة شاذة[199] أو في مسائل نحوية،[200] فمن ذلك مثلا استشهاده بما روي عن سيدنا النبي (ﷺ) أنه نهى "عن قيل وقال وكثرة السؤال" على علّة بناء (الآن) وهو أن أصلها فعل (آن) أدخلت عليها الألف واللام وبقيت الفتحة كما بقيت في الفعل،[201] ومن ذلك أيضا استشهاده به في كتبه الأخرى كالمذكر والمؤنث عند كلامه على تأنيث (المعا) و(الذود) معتمدا على الحديث وحده،[202] وكذلك استشهاده به في مواضع عدّة من كتابه (**المنقوص والممدود**).[203] كما كان أبو بكر الأنباري من المستشهدين بالحديث حيث استشهد في (**الأضداد**) بـــ"52" اثنين وخمسين حديثا، وليس أدّل على كثرة اعتماده عليه في الاستشهاد من استشهاده بحديث على معنى كلمة

---

[193] هذا هو الشطر الأول للعجز الذي استشهد به الكسائي والفرّاء وهو قوله: وشر بعدى، الذي مرّ ذكره.

[194] العيني، **المقاصد النحوية**، ج1، ص579-580.

[195] انظر أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، **المنقوص والممدود** (بيروت: مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1977م)، ص16.

[196] ذهب إلى هذا الدكتور أحمد مكي محروس الانصاري في كتابه، **أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة** (القاهرة: جامعة القاهرة – كلية الاداب 1966م)، فقال: إن الفرّاء اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجا مباشرا.

[197] أبو زكريا الفرّاء، **معاني القرآن** (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1374هـ)، ج1، ص5.

[198] **المصدر نفسه**، ج1، ص218 و266 وج2، ص59 و400.

[199] **المصدر نفسه**،ج1 ، ص470.

[200] **المصدر نفسه**، ج1، ص302 و303 و468.

[201] **المصدر نفسه**، ج1، ص468.

[202] قال أبو زكريا الفرّاء في **المذكر والمؤنث** (حلب: المطبعة العلمية، 1345هـ)، ص13–14): و"المعا" أكثر الكـــلام تذكيره، يقال هذه معي وثلاثة أمعاء، وربما ذهبوا به إلى التأنيث كأنه واحد دّل على الجمع، جاء في الحـــديث: المـــؤمن يأكل في معا واحدة. وقال في ص21: والذود من الإبل مؤنث. جاء في الحديث: ليس في أقل من خمس ذود صدقة.

[203] انظر ص16 و43 و50؛ وانظر أبو زكريا الفرّاء، **المذكر والمؤنث**، ص44.

وردت بحديث آخر كان قد استشهد به،[204] وأما في كتابه (**شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات**) فقد استشهد بـــ(31) واحد وثلاثين حديثا في مسائل لغوية.

من هذا العرض يظهر أن الاستشهاد بالحديث سلسلة متصلة الحلقات من النحاة المتقدمين حتى المتأخرين (ابن مالك وفئته) لا ينقصها سوى حلقات مفقودة عن النحاة الأولين الذين لم تصلنا كتبهم، وقد وقفت على بعض الأحاديث في (**الكتاب**) حيث كان سيبويه يفسّر بعضها حينا، ويستشهد ببعضها الآخر أحيانا أخرى، ولكنه لم يشر إليها أنها من الحديث،[205] فالحديث الذي بينّ وجهه في العربية قوله في (باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلا): وأما قولهم: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصّرانه"؛ ففيه ثلاثة أوجه فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد،[206] ثم بيّن الوجوه.[207] ومن استشهاده

[204] قال أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، في (**الاضداد** (المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيـــع، د. ت.)، ص31: من الحجة لمن قال: القرء: الحيض، الحديث الذي يروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال للمـــرأة: دعي الصلاة أيام اقرائك. ويقال قد تحيضت المرأة إذا تركت الصلاة أيام الحيض من ذلك الحديث الذي يروى في المستحاضة. ثم ذكر الحديث.

[205] كان بعض العلماء لا يشيرون إلى الأحاديث عند استشهادهم بها، وقد فعل بن يزيد المبّرد في (**المقتضب**) كما أن علي بن عيسى الرماني لم يشر إلى حديث استشهد به في كتابه **الحدود فى النحو** (د. م.: د. ن.، 1969م)، ص49، وهو قول سيدنا النبي ص: "ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة." عند كلامه على النعت السببي. وكان (ابن جني) أحيانا لا يشير إلى الحديث الذي يستشهد به، كما فعل عند كلامه على قراءة (أمرنا) بكسر الميم. أنظر ابن جني، **المحتسب**، ج2،ص16 وهامشها للمحققين. قال: ومنه قولهم: خير المال سكة مأبورة، أو مهرة مأمورة. وكان بعض العلماء يعدون مثل هذا التصرف قصورا في المعرفة، فعندما تكلم أبو علي القالي على الآية نفسها التي تكلم عنها ابن جني واستشهد بالحديث نفسه و لم يشر إليه فقال: وقال أبو عبيدة رض يقال: خير المال... الحديث. انظر أبو علي إسماعيل القالي، **الأمالي** مع الذيل والنوادر والفهارس ويليه كتاب (**التنبيه**) لأبي عبيد البكري (بيروت: دار الكتب العلمية للنشر، 1996م) ،ج1، ص103. رماه أبو عبيد البكري في (**التنبيه**، ص 42) بتقصيره في المعرفة بأن ينسب حديث النبي عليه الصلاة والسلام إلى أبي عبيدة. ويظهر أن عدم إشارة سيبويه إلى الأحاديث وترك نسبتها إلى الرسول كان بسبب ذهابه إلى أنها من الخبر الذي يستشهد به على اعتبار أن الحديث روي بالمعنى. فليس الذي يرويه هؤلاء المحدثون من لفظه عليه الصلاة والسلام . والله أعلم.

[206] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (بيروت: دار الكتب العلميـــة، 1999م)، ج1، ص396. وهو حديث من أحاديث **الجامع الصحيح**. أنظر **صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، ج2، ص98؛ و جعفر بن محمد فريابي، **كتاب القدر** (بيروت: دار ابن حزم، 2000م)، ج7، ص211: وقـــد

بالحديث قوله في باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء: "فإن أردت حكاية الحروف تركتها على حالها كما قال: إن الله ينهاكم عن قيل وقال"،[208] ومنهم من يقول: عن قيل وقال لما جعله اسما، قال ابن مقبل:

أصبحَ الدهرُ وقد ألوى بهِمْ   غير تقوالك من قـــــيل وقال

والقوافي مجرورة،[209] ومن ذلك استشهاده بالحديث عند كلامه على أفعل التفضيل وتبيانه حالة صحة رفعه الظاهر في القياس المطّرد، لصلاح وقوع فعل بمعناه موقعه، وهي المسألة المعروفة بمسألة الكحل، فلم يرفع [أفعل التفضيل] الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولي نفيا أو استفهاما وكان مرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو قولهم: "ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد".[210] قال سيبويه: "ومن ذلك: ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة". وإن شئت قلت: ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه. وما رأيت رجلا أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة.[211] هذا عن النحويين المتقدمين، وأما ادعاء (أبي حيّان) من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدّمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمردود بأن كتب النحاة من الأندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث. وقد استدل بالحديث النبوي:كلٌ من الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما **لكتاب** سيبويه، وابن الحاجب في **شرح المقرب**، وابن الخباز في **شرح ألفية ابن معط**، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما **لكتاب**

أشار إلى هذا أيضا الاستاذ عبد السلام محمد هارون في **الكتاب**، ج2، ص394.

[207] انظر سيبويه، **الكتاب**، ج1،ص396.

[208] هذا حديث شريف أورده البخاري في **صحيحه** في كتاب الرقائق، بـــاب مـــا يكـــره مـــن قيـــل وقـــال، ج7،ص/184؛ وقد استشهد به الفرّاء في **معاني القـــرآن**، ج1، ص468؛ والأنبـــاري في **الإنصـــاف**، ج 2، ص522؛ وأشارا إلى أنه حديث شريف لرسول الله (ﷺ).

[209] سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص35 – 36.

[210] **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص199.

[211] سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص232 – 233؛ وهو حديث شريف ذكره السيوطي، **الجـــامع الصـــغير**، ج2، ص149 ببعض اختلاف في لفظه: ما من أيام أحب إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة..الحديث.

سيبويه.[212] وبهذا يظهر واضحا بأن ما زعمه أبو حيّان من عدم استشهاد المتقدّمين والمتأخرين بالحديث عار عن الصحة، وإن نقده لابن مالك لاستشهاده بالحديث وبيان المحاذير الناجمة عنه، وقد أطال في ذكرها ليس له من سند إلا التحامل عليه والدليل على ذلك أمران:

أولهما: إنّ أبا حيّان لم يطعن على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث فحسب، بل طعن عليه في أشياء كثيرة، مما يستنتج منه التحامل، قال عنه في مقدمة (**منهج السالك**) وهو:شرحه على الخلاصة(**الألفية**): "وربما اختار [أي ابن مالك] ما ليس بالمختار ولا المشهور، وترك ما عليه العمل من مذاهب الجمهور مقتفيا في ذلك مقالة كوفي ضعيف الأقوال أو بصري لم ينسج له لشذوذه على منوال، وبانيا قواعد على نادر في المنقول شاذ في القياس، خارج عن الأصول"،[213] وقال عنه أيضا: "بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه، ويرجع في حلّ المشكلات إليه".[214] ومما قاله عنه أيضا:"لا يحتمل المباحثة، ولا يثبت للمناقشة، لأنه إنما أخذ هذا العلم بالنظر فيه بخاصة نفسه".[215] وكيف يقول أبو حيّان هذا عن رجل قال عنه الصلاح الصفدي: "كان ابن مالك يقول عن الشيخ جمال الدين بن الحاجب: إنه أخذ نحوه من صاحب **المفصل**، وصاحب **المفصل** نحوي صغير، ثم قال: وناهيك بمن يقول هذا في حق الزمخشري!"[216] ولعلك لا تجد مؤلفا – ممن صنّف في قواعد العربية – قد نال من الحظوة عند الناس، والإقبال على تصانيفه: قراءة وإقراء، وشرحا، وتعليقا، مثل أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك، صاحب التآليف المفيدة، والتصنيفات الممتعة، وأفضل من كتب في علوم العربية من أهل طبقته علما، وأوسعهم اطلاعا، وأقدرهم على الاستشهاد لما يرى من الآراء بكلام العرب.[217] وربما يعود سبب هذا التحامل إلى أن ابن مالك كان يميل إلى الكوفيين في مسائل كثيرة، على حين كان أبو حيّان يميل إلى البصريين.[218]

---

[212] حسين، **دراسات في العربية وتاريخه**، ص176–177.

[213] الأندلسي، **منهج السالك** (دبلن: مكتبة جستر بيتي دبلن، 1341هـ)، ص1.

[214] السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص130.

[215] **المصدر نفسه**، ج1، ص131.

[216] **المصدر نفسه**، ج1، ص134.

[217] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، مقدمة الطبعة الأولى للشيخ محيي الدين عبد الحميد الخطيب.

[218] ممن ذهب إلى هذا الرأي الدكتورة خديجة الحديثي في **أبو حيّان النحوي**، ص339.

ثانيهما: استشهاد أبي حيّان نفسه بالحديث، وقد أشار إلى هذا قديما ابن الطيب الفاسي حيث قال: "بلْ رأيتُ الاستشهاد بالحديث في كلام أبي حيّان نفسه".[219] وقد صح ما ذكره ابن الطيب، فظهر أن أبا حيّان لم يقتصر في استشهاده بالحديث الشريف على تفسير معنى أو تخريج آية[220] فحسب، بلْ كان يستشهد به في المسائل النحوية على إثبات القواعد،[221] تماما كما كان يفعل ابن مالك. فمن ذلك مثلا استشهاده على أنّ من معاني الباء البدل بقوله (ﷺ) :"لو سرني بها حمر النعم"؛ أي بدلها،[222] وعلى مجيء اللام بمعنى بعد بقوله ﷺ: "صوموا لرؤيته؛ أي بعد رؤيته".[223] وعلى حذف تاء العدد المذكر بقلة إذا حذف المعدود[224] عند كلامه على قوله تعالى (**إن لبثتم إلا يوما**).[225] وكان أبو حيّان في بعض المسائل يعتمد على الحديث وحده دون الاستعانة بالقرآن أو الشعر، فمن ذلك مثلا ردّه على الزجاج قوله بعدم جواز اتباع معمول الصفة المشبهة مستشهدا بالحديث الشريف. قال: "واعلم أنه يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ما عدا الصفة فإنه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، وقد جاء في الحديث في صفة الدجال (أعور عينه اليمنى) و(اليمنى) صفة لـــ(عينه) وهو معمول للصفة فينبغي أن ينظر في ذلك".[226] كـــذلك استشهاده بالحديث على مجيء (بيد) للاستثناء مشابهة لـــ (غير) بقوله: "فأما

---

[219] حسين، **دراسات في العربية وتاريخها**، ص177.

[220] انظر مثلا أبو حيان الأندلسي، **تفسير البحر المحيط تحقيق**، عادل أحمد - علي معوض (بيروت: دار الكتـــب العلمية، 1413هـ/1993م)، ج1، ص289 و ج4، ص149.

[221] **المصدر نفسه**،ج1، ص290 و ج6،ص209؛ أبو حيان الأندلسي، **منهج السالك** (دبلن: مكتبة جستر بيتي دبلن، 1341هـ)، ص206 و302 و306 و390 و411.

[222] الأندلسي، **منهج السالك**، ص244 .

[223] **المصدر نفسه**، ص245.

[224] الأندلسي، **تفسير البحر المحيط**، ج6، ص279: حكى الكسائي عن أبي الجراح: صمنا من الشهر عشـــرا، ومنه ما جاء في الحديث: ثم اتبعه بست من شوال، يريد ستة أيام، وحسن الحذف هنا كون ذلك فاصلة رأس آية وهي: (**إن لبثتم إلا يوما**).

[225] سورة **طه** من الآية 104.

[226] الأندلسي، **منهج السالك**، ص366.

بيد فإنها تساوي (غير) في الاستشناء المنقطع مضافا لــ(أن) وصلتها نحو قوله (ﷺ): "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد".[227]

إنّ موقف أبي حيّان من المستشهدين بالحديث يدعو إلى الدهشة والعجب والاستغراب، فقد مرّ بنا كلامه المسهب بمنع الاستشهاد بالحديث وإنكاره على ابن مالك اعتماده عليه في الاستشهاد، ثم استشهاده كثيرا بالحديث معتمدا عليه في بعض المسائل كما رأينا، ولو كان استشهاده به على تفسير معنى أو تخريج آية لهان الأمر، ولكنه كان يستشهد به في إثبات القواعد تماما كما كان يفعل ابن مالك. فإذا كان الاستشهاد بالحديث كما زعم طريقة لم يسلكها غير ابن مالك بسبب روايته بالمعنى أولا، ووقوع اللحن كثيرا فيما روي فيه؛ لأن من الرواة كانوا غير عرب ثانيا، فما باله عمل ما أنكره على غيره؟ وبماذا نفسّر إنكاره على ابن مالك؟ اللّهم إلاّ التحامل عليه.

ويبدو أنّ ابن مالك وكل نحوي من المتقدمين أو المتأخرين اعتمد الحديث مصدرا من مصادر شواهده لم يكن مخطئا،[228] ولذا صحّ رأي القائل: "إنّ الأحاديث الصحيحة أهمّ بكثير أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنها من النثر وهو دائما يعطي الباحث اللغوي صورة لروح عصره بخلاف الشعر لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة وتـــنـــئيه عن الروح السائدة في عصره بغير تكلّف".[229]

وقد تعلّل مانعو الاستشهاد بالحديث بعلل، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجّوا به هم أنفسهم من شعر ونثر.[230] فقد عرف المجيزون والمانعون أن ما في روايات الحديث من ضبط ودقة وتحر لا يتحلى ببعضه كلّ ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب.[231] ولو أنصف المانعون لعدلوا عمّا ذهبوا إليه، لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدّثين على سلامة الأحاديث، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها، وكان المحدّثون، لاسيما المتأخرون منهم، غاية في الدقة

---

[227] **المصدر نفسه**، ص177.

[228] قال البغدادي في **خزانة الأدب**، ج 1، ص5: والصواب جواز الاحتجاج بالحديث النبوي للنحوي في ضبطه ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة.

[229] رينيه ديسو، **تاريخ اللغات السامية** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 2007م)، ص211.

[230] الأفغاني، **في أصول النحو**، ص41.

[231] **المصدر نفسه**، ص47.

بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التي أقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها، والأخذ منها،[232] كما لا ينكر أنّ المتقدمين الأولين من نقلة الحديث معظمهم ممن كلامه حجّة في العربية. فإذا أبدلوا بعض ألفاظ الحديث بألفاظ من عندهم فليس معنى ذلك أنهم خرجوا به عن العربية المعربة إلى غيرها.[233] يضاف إلى ذلك أنهم كانوا من الورع والتقى بحيث لا يجوز على مثلهم الكذب وكانوا يعلمون أن ما يروونه له مساس بالدِّين، فكانوا في خيفة وتحرّج من تحريف أي نص لئلا يدخلوا في زمرة الذين يكذّبون على الرسول (ﷺ) فيتبوأوا مقعدا في النار.[234]

ولهذا الاعتبار بادر مجمع اللغة العربية في مصر فعالج هذا الموضوع معالجة سليمة ووضع الأمور في نصابها، فأصدر قراره القاضي بجواز الاحتجاج بالحديث الشريف، مبيّناً أنواع الأحاديث التي يجوز الاحتجاج بها. وقد أخذ المجمع بعين الاعتبار الظروف التي مرّ بها الحديث الشريف قبل تدوينه، وتجويز بعض علمائه روايته بالمعنى. وهو قرار جدير أن يتبع ويؤخذ به، خدمة لهذه اللغة الكريمة، وتوسيعا لقواعدها وتمتينا لها، لكي تكون أكثر تمثيلا للغة ومحاكاة لها. وإليكم فيما يلي نص هذا القرار:

نصّ قرار الاحتجاج بالحديث الشريف

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع[235] الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبيّنة فيما يأتي:

1. لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الست، فما قبلها.
2. يحتج بالحديث المدّون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:
   أ. الأحاديث المتواترة المشهورة.
   ب. الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات.
   ج. الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.

---

[232] المخزومي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ص78.

[233] طه الراوي، **تاريخ علوم اللغة العربية** (بغداد: مطبعة الرشيد، 1369هـ/1949م)، ص114.

[234] انظر اليحصبي، **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية**، ص184.

[235] نشِرَ في **مجلة مجمع اللغة العربية** (القاهرة: الجزء الرابع لشهر شعبان 1356هـ، اكتوبر1937م)، ص7.

د. كُتب النبي ﷺ.

ه. الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.

و. الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء ابن حيوة وابن سيرين.

ز. الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة. أ.هـ.

الخاتمة

أ. الخلاصة

استهدفت المقالة دراسة وجهة النظر اللغوية للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، لأنّ ذلك يشكِّل جانباً مهماً من النحو واللغة، حيث ستكون موضع استنباط القواعد، إذْ كان (الشاهد) حجّة النحوي واللغوي في إثبات صحة القاعدة وتقريرها، أو تجويز ما جاء مخالفا للقياس، أو الردّ على المخالف وتفنيد رأيه وإظهار ضعف مذهبه، أو عدم جوازه، إلى غير ذلك. ومن هنا فدراستها وكيفية استشهاد النحويين واللغويين بها، تبيّن الأسس التي ارتكز عليها أهل العلم، وما طرأ على النحو واللغة من تغيّر وتطورّ في المسيرة الطويلة خلال النمو والتكامل والنضج، مما أبعد النحو واللغة غير قليل عن الطبيعة وعن الغاية التي أرادها واضعو القواعد الأُوَل، حتى تباعد ما بينه وبين واقع الحياة، وصارت دراسة اللغة والنحو عبئاً على الدارسين، يدرسون قواعد النحو مدة طويلة ثم لا يظفرون منه بطائل، فلا يستفيدون منه في تقويم ألسنتهم أو استعمال لغة القرآن الكريم كتابة وقراءة كما ينبغي.

إنّ إشكالية الاستشهاد بالحديث أثارها نحاة القرنين السابع والثامن الهجريين، حيث انقسم النحاة منذ ذلك الحين إلى ثلاث فئات إزاء الاستشهاد بالحديث: فئة جوّزت الاستشهاد به مطلقا، وأبرز رجالها (ابن خروف) و(ابن مالك)؛ وفئة منعته، وأبرز رجالها (ابن الضـــائع) و(أبو حيّان)؛ وفئة توسطت بينهما فجوزت الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، وأبرز رجالها (الشاطبي) و(السيوطي).

ومنذ أن قال أبو حيّان النحوي قوله منكرا على ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث: بأنّ الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفرّاء، وعليّ بن المبارك الأحمر،

وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس والعلماء والباحثون المحدثون يرددونه دون تمحيص وتدقيق.

ب. أهم نتائج البحث

وبنتيجة البحث تبيّن: أن واضعي النحو الأولين كانوا يستشهدون بالحديث قليلا، ولا يستشهدون إلا بالأحاديث المتواترة، ولكن بعد أن ظهر المبتدعة وكثر الوضع بالحديث تحرّجوا من الاستشهاد به، غير أنه لم يرد عن النحاة القدامى كلام حول جواز الاستشهاد به أو منعه، حتى القرن السابع حيث أنكر أبو الحسن الضائع (ت680هـ)ـــ على أبي الحسن بن خروف (ت609هـ) كثرة استشهاده بالحديث، ومنذ ذلك الحين أثيرت المشكلة وانقسم العلماء إلى ثلاث فئات كما ذكرتُ سلفا. وقد ظهر أن ما قاله أبو حيّان عن عدم استشهاد أئمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين وغيرهم غير صحيح، فقد استشهد بالحديث أبو العباس المبّرد، وأبو علي الفارسي، وابن خالويه، وأبو البركات الأنباري، وأبو جعفر النحاس، والزمخشري، وهم من البصريين أو السائرين على مذهبهم في الأقاليم الأخرى، كما استشهد به الكسائي، والفرّاء وأبو بكر بن الأنباري، من الكوفيين في المسائل اللغوية والنحوية. وقد **أثبت** استشهاد سيبويه في كتابه بـــ ثلاثة أحاديث لم يشر إليها. وهذا على عكس ما كان يظنه ويردده الباحثون. وبذلك يظهر عدم صحة ما زعمه أبو حيّان.

كما **أثبت** أنّ أبا حيّان كان متحاملا على ابن مالك في هذه القضية، بدليل أنه انتقص دراسته وضعّف منهجه النحوي، وردّ على مذهبه في الضرورة أولاً، والدليل الثاني هو أنّ أبا حيّان نفسه قد استشهد بالحديث في كثير من المسائل اللغوية والنحوية، وكان في بعضها يعتمد على الحديث وحده.

ومما يؤاخذ عليه النحويون جميعا هو اعتمادهم على (الشعر) كثيرا في الاستشهاد، وقد تأيّد الاستشهاد بالحديث بعد القرآن الكريم، ثم الأمثال ومأثور كلام العرب. فشواهد النحويين شعرية غالبا، ومهما كانت الأسباب التي جعلت النحويين يركنون إلى الشعر، فإنّ الاعتماد على الشعر وحده في الاستشهاد — كما كان يفعل النحويون في كثير من المسائل — ضعف في المنهج، وكان حريّا بهم الاعتماد على الشواهد النثرية التي ليس فيها ضرورة، وغير مقيدة بما قيد به الشعر من الوزن والقافية. فللشعر طبيعة مختلفة عن طبيعة النثر. كما أنّ هذا الشعر الذي اعتمد عليه

النحاة كثيرا، وصل إلى العلماء عن طريق الرواية الشفوية، وبقي يتداوله الرواة مدة تزيد على قرنين قبل تدوينه في بطون الكتب، وكانت طريقة المشافهة في رواية الشعر – على الرغم مما ذكر عن ذاكرة البدوي وصفاء ذهنه فإن الذاكرة تخون – سببا في ضياع كثير من الآثار أو طمس معالمها أو تشويهها، أو نسيان أسماء قائليها، كما أتاحت للرواة الوضّاعين الذين ظهروا في تاريخ الرواية الأدبية العربية، فرصة التزيّد والانتحال والوضع في المرويات بدوافع مختلفة، كما ساعدت العصبية القبلية على ذلك، فدخل من ذلك شيء كثير في (الشواهد الشعرية).

وقد جاءت نتيجة البحث على عكس ما صنع النحويون إذْ جعلوا الشعر مصدرهم الأول في الاستشهاد. ولو اعتمدوا على الحديث النبوي الشريف كمصدر ثان بعد القرآن الكريم لجاءت قواعدهم أشد إحكاما، وأبعد عن الاضطراب، وشواهدهم أكثر فصاحة، ولما أتعبوا أنفسهم في تأويل الشواهد وتعليلها، أو حملها على الضرورة والشذوذ، ولما امتلأت كتب النحو بالشواهد المجهولة أو الضعيفة أو المصنوعة، ولما حدث الاختلاف بين النُحاة في نسبة الشواهد إلى قائليها، أو في روايتها، واتهام بعضهم بعضاً بتغيير رواية الشاهد، أو وضعه.